

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الحادية والعشرين

(اليوم الاول)

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة يوم السبت الواقع في ١٢/شوال/١٤١٦ هجرية ، الموافق ٢/٣/١٩٩٦ ميلادية .

(العدد ٢١) (المجلد ٣٣)

– جدول الاعمال –

* وقد تحدث السادة :

١- ابراهيم سماره
٢- مفلح اللوزي
٣- احمد الكساسبه
٤- طاهر المصري
٥- صالح شعواطه
٦- طلال عبيدات
٧- خالد عبد النبي
٨- عبد موسى النهار
٩- سميح الفرح
١٠- نواف القاضي
١١- جميل الحشوش
١٢- عبدا لله اخوارشيده

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (السبت) الموافق ١٩٩٦/٣/٢ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته (الحادية والعشرين) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة **(معالي المهندس سعد هايل السرور)** وحضور أمين عام مجلس الامة **(حكم خير)**

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: لا احد .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء الاسادة : لا احد .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

د. محمد الحاج ، بسام حدادين ، منصور بن طريف ، السيدة توجان فيصل .

* وحضر من الحكومة

١ - دولة السيد عبد الكريم الكباريتي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع .

٢- معالي السيد عبدا لله النسور: وزير التعليم العالي .

٣- معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الداخلية .

٤- معالي المهندس عبد الهادي المجالي : وزير الأشغال العامة والاسكان .

٥- معالي السيد عبد الكريم الدغمي : وزير العدل .

٦- معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات .

٧- معالي المهندس سمير قعوار : وزير المياه والري .

٨- معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .

٩- معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير السياحة والآثار .

١٠- معالي الدكتور عبداللرزاق طبيشات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١١- معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

١٢- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٣- معالي الدكتورة ريما خلف : وزير التخطيط .

١٤- معالي الدكتور هاشم الدباس:وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٥- معالي السيد محمد الذويب :وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٦- معالي السيد هشام التل : وزير دولة لشؤون رئاسة البرلمانية .

١٧- معالي المهندس حماد ابو جاموس : وزير التنمية الاجتماعية .

١٨- معالي المهندس منير صوبر: وزير التموين .

١٩- معالي الدكتور عبد الحافظ الشخانبة : وزير العمل .

٢٠- معالي السيد مفلح الرحيمي : وزير دولة .

٢١- معالي الدكتور احمد القضاه : وزير الثقافة .

٢٢- معالي الدكتور مصطفى شنيكات : وزير الزراعة .

٢٣- معالي السيد محمود الهويمل: وزير دولة .

٢٤- معالي السيد محمد داودية: وزير الشباب.

٢٥- معالي السيد محمد عوده المجادات : وزير دولة .

٢٦- معالي الدكتور منذر المصري : وزير التربية والتعليم .

٢٧- معالي السيد مروان عوض : وزير المالية .

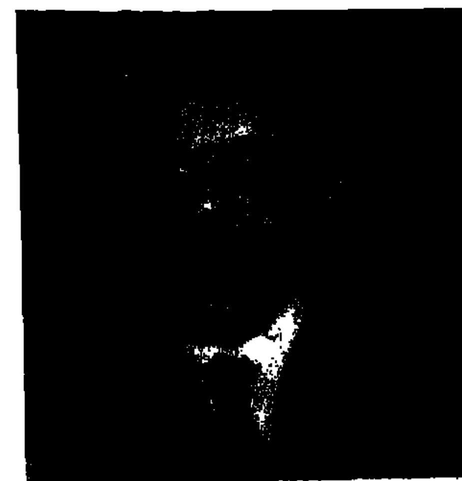
٢٨- معالي الدكتور مروان المعشر : وزير الاعلام .

٢٩- معالي الدكتور كمال ناصر : وزير التنمية الادارية .

٣٠- معالي المهندس ناصر اللوزي : وزير النقل .

وحضر من الامانة العامة :

السيد نذير عطيات ، السيد علي الحسبان ، السيد محمد الرديني ، السيد غسان النحداوي



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة

السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس :

يعفى ؟ يعفى

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات . لا احد .

٣ - مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد عبد الكريم الكباريتي من قبل السادة النواب .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الافاضل استمعنا في الجلسة السابقة الى بيان الحكومة ونحن الان في هذه الجلسة بصدد الاستماع الى مداخلات ومناقشات الزملاء بما يتعلق ببيان الحكومة الذي استمعنا اليه وقبل ان نبدأ المناقشة اود ان ارجو من الزملاء الكرام اثناء المناقشة علماً انه سيتاح الفرصة امام جميع الزملاء كل من يرغب بالتحدث وكل من يريد ان يدلي بدلوه في المناقشات بالتأكيد امامه لاعطاء رأيه لكني ارجو من الزملاء الكرام الايجاز ما امكن لغايات كسب الوقت ولغايات استثمار الوقت لافضل طريقة من الاستثمار ، ثم ارجو من الزملاء ايضاً الافاضل التركيز على موضوع البيان لانه في النتيجة فنحن الهدف من هذه المناقشة هو ابداء الرأي واقرار القرار المناسب لكل زميل بما يراه حول بيان الحكومة .

لدي عدد من الزملاء الذين سجلوا اسمائهم لدى الامانة العامة والراغبين في الحديث .

ابدأ بداية بالزميل ابراهيم سماره .

السيد ابراهيم سماره :

معالي الرئيس الاخوة الزملاء المحترمين :

جاء في بيان الحكومة الواضح المحكم وعود وامنيات واعدة تبعث على التفاؤل بالخير والثقة بالمستقبل ان شاء الله ، ويجدر التذكير هنا : بأنه كلما كانت الحكومة اقدر على

تحقيق حاجات الشعب وامانيه وتطلعاته وطموحاته الوطنية والقومية والانسانية ، كلما ازداد الشعب بها علوقاً وارتباطاً وقناعة ، وقوي ولاؤه وانتماؤه لوطنه والتفافه حول قيادته الحكيمة ، وقويت روحه المعنوية ، وتحقق امنه واستقراره وثقته ، ثم ان قوة الحكومة تكمن في مدى استعدادها وقدرتها على تحقيق اكبر قدر من الروح الانسانية للشعب سواء في تعزيز المسيرة الديمقراطية والحريات العامة ، ام في احترام انسانية الفرد ومحاربة الفساد الاداري والحسوبيات والترهل في الوظائف الحكومية وفي الحياة الاجتماعية ، لهذا فان بيان الحكومة يطمح الى تلبية الحاجات ونشر العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والاصلاح الاداري واحداث التغيير في جميع مرافق الحياة، لاسيما في اجهزة الإدارة الحكومية ، وتولية المراكز الادارية الإدارة الحكومية ، وتولية المراكز الادارية والقيادية للأكفياء القادرين على تحمل مسوولياتها ، ذوي الرأي والدراية والعلم والاختصاص ، واستكفاء الأمناء النصحاء ، لتكون الأعمال بالكفاية مضبوطة ، والعدالة بالأمناء العادلين محفوظة مصداقاً لقوله تعالى ﴿ ان خير من استأجرت القوى الأمين ﴾ فالقوة والأمانة هما الجدارة أي القدرة والكفاءة وتقوى الله ذلك لأن العمل اهم من القول ، والإيجاز اصدق من الوعد .

وعليه لابد لي من التنويه ببعض مطالب شعبنا الحيوية في الأردن بعامة ، وفي لوائي الرمثا وبني كنانة بخاصه ، ففي مجال الصحة والمياه والتربية والبعثات الدراسية والسياحة والأثار والعدالة في توزيع الوظائف العامة ، تعودنا على ان مطالبنا ليست الا نفخاً في قربه مثقوبة ، ومع كل هذا كنا نعطي الثقة على امل ان تعكس الحكومات عبر سلوك وزرائها ما يقال في بياناتها ، وهو المنطق نفسه الذي نقفه من هذه الحكومة الطموحة ، وعلى الامل نفسه في تحقيق برامجها ، وفي مقدمتها الثورة البيضاء على الفساد والتخلف

واستغلال الوزارة والوظيفة العامة لكسب الشعبية الرخيصة ، وعليه فان هذه الحكومة مطالبة باصلاح ما افسد في الوقت الذي تفاقمت فيه البطالة واستشرى الغلاء : فالفقراء يرون ابناءهم يعانون من البطالة ومرارة الجوع وشظف العيش ، لذلك فالأمر يكبر ويكبر في ان تتحقق على يدي هذه الحكومة مصلحة الوطن والمواطن عبر تغيير جذري في جميع مناحي الحياة .

معالي الرئيس حضرات النواب الاكارم :

ان اهلنا في الرمثا وبني كنانة ولاؤهم ولاء عاقل واعٍ صادق عميق لوطنهم ومليكهم ، ولكنهم اعتادوا ان يتنكر لمطالبهم ، فما يسمى بمستشفى الرمثا الذي يحبو وراء الزمن ، والذي تغزوه جحافل الذباب الاحمر من " مصح الاكيدر" ومحطات التنقية الاخرى مع انقطاع المياه وشحها صيفاً ، كلها معضلات تنتظر الحل والرغبة الصادقة في المعالجة والتطوير ، ولما كان بنية الحكومة الراهنة ان تعمل على تحقيق المطالب وتلبية الحاجات وحل المشكلات ضمن اطر العدالة والمساواة والأولويات من غير تحيز او محاباة ، فان لنا معها موقفاً نابعاً من الثقة بها وبتوجهاتها ، من ضوء استعدادها والتزامها بالإصلاح الإداري ومعالجة الفساد والبطالة والغلاء ووضع الكفاءات المغيبة عن عمد وقصد في مكانها المناسب ، ليعود لشعبنا الأمل والثقة والطمأنينة على مستقبله ومستقبل بلده وأبنائه ، بانتشار العدل والحق بين الناس اجمعين ، وتكتسب الحكومة مصداقيتها الأكيدة في نفوس ابنائه ، لهذا فانه يومل من هذه الحكومة تحقيق الثورة البيضاء ، فهي محكها الاستراتيجي الذي ينتظره الناس كل الناس على امتداد الوطن من اقصاه الى اقصاه .

معالي الرئيس حضرات النواب الاكارم :

وختاماً ، ماذا عسانا نقول لأهلنا في الرمثا ؟ انقول لهم : ان رمثاكم

غير مؤهلة لا ديموغرافياً ولا جغرافياً لتكون محافظة ؟ ام نقول لهم: انكم لستم بحاجة الى مستشفى وان الذباب لا يضر ، فالذبابة في احد جناحيها داء وفي الاخر دواء ، فلا تخشوها ، ام ماذا نقول ؟ وايا كان السبب بعدم الالتفات الى هذه المطالب الحيوية والاهتمام بها فهو امر عجيب ، وعليه فان هذه الحكومة التي تحظى بشبه اجماع شعبي على انها فرجة الامل المرجو ، يجب ان تكون وزراؤها وزراء لكل الشعب الأردني الطيب ، والا يكونوا وزراء جهويين او فئويين ، فقد بلغ السيل الزبى ونالنا منه ماكفى .

كما ونرجو الا يخيب ظن الشعب وثقته بها ، فالشعب متفائل يعول عليها امالاً اكبر من الكلام واوسع من البيان . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله .

المتحدث الاستاذ مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس اخواني اعضاء المجلس الكريم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استمعنا بأهتمام الى بيان حكومة دولة الاستاذ الكباريتي .

وتعابعنا بتقدير بالغ كتاب التكليف السامي للحكومة .

وابتداءً أود ان اقدم وافر الشكر وعميق التقدير الى سمو الأمير زيد بن شاكر وحكومته التي بذلت اقصى جهودها وامكاناتها في خدمة الوطن والمواطن وادت رسالتها بكل اخلاص رغم الظروف الصعبة التي احاطت بفترة حكمها .

ولئن استطاعت حكومة الامير زيد بن شاكر العبور بالبلاد والوطن في مرحلة حرجة جداً وعلى خير وجه مستطاع ، مهتدية بتوجيهات صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله ، فأن واجب العرفان والوفاء يقتضي منا ان نزجي الشكر العظيم الى سموه وزملائه وان نعبر لهم

عن كل مشاعر التقدير والعرفان .

معالي الرئيس ، اعضاء المجلس الكرام

تأتي حكومة الرئيس الكباريتي مطله على مرحلة دقيقة وجديدة من مراحل تطور وطننا العزيزه وهي حكومة نيابية ، ولانقول انها حكومة برلمانية لأنه لا وزراء من الاعيان فيها ، ومجلس الاعيان هو الشطر المكمل للبرلمان ، نقول انها حكومة نيابية برئيسها لأن الظروف اقتضت ان يكون معظم اعضائها من الأخوة النواب ، وهو امر يضع الحكومة ومجلس النواب امام امتحان عسير نأمل ان يتم اجتيازه بكفائة وجداره .

سيدي الرئيس

لقد قلت انها حكومة نيابية ولكني وانا اؤكد انني لم اكن يوماً من الأيام طامعاً في منصب وزاري ، اود ان اسجل على هذه الحكومة وعلى الحكومات التي سبقتها انها ليست على وفاق (على مايبدو) مع اصحاب العباءات ، وكأن الود مفقود بينها وبين العباءة ، هذا الرمز الشريف القومي ، منذ مطلع التاريخ وحتى الان ، والذي تشرف بارتدائه مفجر الثورة العربية المكبرى له وكذلك ابناء واحفاده الميامين وهذا الرمز نجده لا ممثلا في مجالس الوزراء المتعاقبة في العقود الأخيره ، فهل هناك تناقض بينه وبين المنصب الوزاري ؟ ام ان هناك حكمة لا نعلمها وراء ذلك ،،، اقول ان الذكر لهذا الامر ليس الا من قبيل تسليط الضوء على واقع معين ، وانا في جميع الاحوال ، ارجو لزملائنا النواب الوزراء وغير النواب من الوزراء ايضاً كل توفيق ونجاح واثقاً من انهم جميعاً اهل لحمل امانة الخدمة وشرف المسؤولية .

معالي الرئيس ، اعضاء المجلس الكريم

ان المرحلة التي تواجهنا مليئة بالتحديات والاستحقاقات ، فهناك التحدي الذي تفرضه طبيعة الدور الاردني في المجتمع العربي والدولي بحكم تطوره السياسي وبحكم موقعه

الجغرافي ، وهناك التحدي في المجال الاجتماعي الذي يفرضه تزايد مستوى الفقر وانتشار وتزايد البطالة والتحولات الاجتماعية الكثيره التي من شأنها ان تزيد الاغنياء غناً وان تزيد الفقراء فقراً وبؤساً ، وهناك التحدي الاقتصادي الذي تفرضه استحقاقات المرحله بما في ذلك استحقاقات عملية السلام وضرورة العمل على تحريك عجلة الاقتصاد ومعالجة الانكماش الشديده الذي اصبحت تعاني منه المملكة وضرورة اعادة هيكلة الاقتصاد الأردني بما يستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلة وسياسة الانفتاح على العالم والعمل على جذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية والقضاء على معوقات الأستثمار من تفيد وروتين وبيروقراطية وقصورٍ عن فهم طبيعة المرحلة التي ندخل اليها ، وهناك التحدي في المجال السياسي الداخلي وهو الذي يرتكز اساساً على ضرورة تطوير النهج الديمقراطي الذي اختارته البلاد طريقاً لها بكل ما يعنيه ذلك من الحفاظ على حقوق الانسان وحرياته الأساسية وكرامته من جهة وتنمية روح الاحساس وبالمسؤولية والمواطنة من جهة اخرى ، وانني اعتقد ان في خطاب التكليف السامي من المؤشرات والتوجيهات مايكفي لو طبق جزءٌ منه لتحقق معظم امالنا في هذه المجالات ، ونقدر ان بيان الحكومة الذي تقدمت به لنيل الثقه ، فيه استجابة واعية ومدركه ، لكل ماورد في كتاب التكليف السامي ، وان العمل على ترجمة ماورد في هذا التكليف الى واقع ملموس ، ونقل ماورد فيه ، من حيز الشعار والعنوان الى حيز التطبيق العملي ، كفيلٌ بأن يضعنا على الطريق الصحيح بأن لا احداً يطلب المعجزات ولانطالب بتحقيق ثورة تشمل كل مناحي الحياة فهناك مراحل لابد من اجتيازها وهناك ظروف موضوعية لابد آخذها بعين الاعتبار ، وهناك عوائق ومحددات لابد من معالجتها والتعامل معها ، وفي اعتقادي ان هذة الحكومة بما

اعلنت عنة من نوايا حسنة وتوجهات رشيدة قادرة على تحقيق معظم الامال التي اثيرت عند تشكيلها ، والتي اختلطت بمبالغات كثيرة ورافقها اثارة توقعات ، وطموحات كثيرة تحد منها ظروف الواقع ومتطلباتة .

اننا مع الحكومة في ان تنهج نهجاً جديداً في الداخل وفق ما يتراءى لها اجتهادها ونحن مع الحكومة في توجهها لمحاربة الفساد ومحاسبة المفسدين والفاسدين وفي تفعيل قدرات جهاز الادارة الحكومية ، بشكل يحقق افضل خدمة للمواطن كما اننا نتفق مع الحكومة تماماً في ما اعلنته من ان هدفنا هو رفع سقف الحرية وسقف المسؤولية معاً ، فالحرية والمسؤولية ، وجهان لعملة واحده وطرفان في معادلة متوازنة لا يجوز ان تختل لحساب احد طرفيها .

كما ان توجه الحكومة لأعادة النظر في سياسة التعليم والتعليم العالي، ووضعها على اسسٍ ثابتة جديدة تضمن العدالة والمساواة وتضمن اعداد جيل جديد من الخرجين المؤهلين المزودين بالعلم والخلق ، هو توجه سليم وحميد فلقد عانى مرفق التعليم والتعليم العالي من اختلالات كثيره وعميقه ، وقد آن الاوان لمعالجتها بشكل جذري ومستقر .

معالي الرئيس ،

واما في موضوع الدعم ، فأنني اطلب من الحكومة ، ان تتعامل معه بشكل بالغ الدقة والحظر وان تلتزم بأن لا تتخذ أي اجراء من شأنه الأساءة او المساس بقوت المواطن وبالمواد الأساسية التي يحتاجها ، وبأن يكون شعار الدعم لمستحقيه مطبقاً تطبيقاً صحيحاً وسهلاً ، وما يمنع المعاناه والمحاباه معاً .

كما ان الحرص على المال العام وطرق انفاقه وترتيب الأولويات في انفاقه ، بشكل منطقي يستجيب للحالات الاكثر ضروره ، هو امر بالغ الخطوره ، ونحن نتطلع الى خطوات الحكومة بهذا الصدد .

اما اهتمام الحكومة بالقوات

المسلحه وبالأجهزه الأمنيه وتطورها ، تطوير قدرتها فهو امر نشارك الحكومة الحرص عليه فقواتنا المسلحه هي رمز الأمان والطمانينه وهي مبعث الفخار والأعتزاز .

وايضاً التفات الحكومه الى معالجة مرفق العداله والجهاز القضائي وايلائه العنايه اللازمه ومده بالوسائل والأمكانيات والكفاءات فهو امر يحظى بالتقدير والأهتمام ايضاً ، فالقضاء هو الوجه الحقيقي للدوله وهو الحكم النهائي في نزاعات الافراد مع بعضهم وفي نزاعاتهم مع الإدوات الحكومية ، وهو حارس الحياة الديمقراطية ، والمؤتمن على اموال الناس وارواحهم وحرياتهم .

كما ان ايلاء الزراعة الاهتمام الاكبر والخروج بها من دائرة الاجتهادات المختلفة والمتناقضه قد اصبح ضرورة ملحة واولوية متقدمة ، وعلى أي حكومة قادره ان تولي الزراعة جّل اهتمامها ، وكذلك الحرص على الثروه الحيوانيه وتنميتها والمحافظة عليها بالدعم اللازم .

وكذلك فأن معالجة قضايا املاك الدوله وقضايا تفويض الاراضي بشكل عادل وسريع وايجاد اسس ثابته وعادله لمنح تراخيص تسيير المركبات ، ووسائط النقل وسائر انواع الرخص الاخرى ، سواءً على الصعيد الأمور المتعلقه بالحكومه او بالبلد وامانة عمان الكبرى ، ودراسة التجربة السابقة بحياد وموضوعيه لأستخلاص النتائج على ضوء مصلحة المواطن والتيسير عليه بمتطلباته ومعاملاته وتخفيف الروتين المعقد بالامركزيه عليه .

معالي الرئيس ، اخواني اعضاء المجلس الكريم .

ان ما احتواه بيان الحكومه الذي استهدى بخطاب التكليف السامي من معالجات ايجابيه وتوجهات سليمه ورشيده وان ما نعرفه عن دولة الرئيس الكباريتي من قدره على العمل وديناميكيه ورغبة جاده في الاصلاح والتطوير بعيداً عن الاساليب التقليديه او معالجتها يجعلنا نتفائل خيراً ونأمل بأن هذه الحكومه

ستحقق انجازات هامه لصالح المواطن ، وان مجيئها هو تحدي للامل واصرار على ولوج ابواب المستقبل بقوة وكفاءه .

ونحن نتطلع الى ادائها ونراقبه ولها علينا حق النصح والتقويم والمشاركه ولنا عليها واجب الاستماع والمشوره .

وختاماً : ادعو الله جلت قدرته ان يحفظ هذا الوطن امناً عزيزاً مستقراً في ظل قائد المسيره وشيخ العشيره وكبير الاسره الواحده الكبيره جلالة الملك الحسين المعظم ، وقرة عين الأردن سمو ولي عهده الأمين ، بمناسبة تعريب الجيش ، نبارك للقائد العام وللقوات المسلحه بهذه المناسبه الغاليه وكلنا جنود الوطن ونقول لقائدنا الحسين ونطلب من الله له ولجيشه

يا الله نطلبك العفوا وسترة الحال
لحامي اطراف الحرم من اقيالـه
تعطى الحسين العمر مع كثرة المال
وتعطيه من سر الرسالـه جلالة
الله يعينك للثقيلات شيال
حكمك على شعبك انوار وسهاله
اكلنتن مع رابين لفوك بالحال
طوعت اكبار الغرب او سوء كفاله
الزمتهم عهد الرجاجيل بفعال
لما اعتليت السرج فوق الخياله
ثبت احدود ابلادنا والخطر زال
وعربت جيوش العز اوحسنت حال
غزيت رايات الفرح فوق الجبال
وسجلت بالتاريخ كل الأصاله
الهاشمين املوكنا ابكل الحوال
ستر البلاد او عزها بالجلاله

والسلام عليكم ورحمة الله

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الزميل احمد الكساسبه .

السيد احمد الكساسبه :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علي امام الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ورضوان الله على اوزاجه والتابعين وتابعيهم والعاملين باحسان الى يوم الدين .

اعوذ با لله من الشيطان الرحيم

"" ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ""

صدق ا لله العظيم

معالي الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين بادئ ذي بدء اغتنم هذه الفرصة لأرفع من على هذا المنبر باسم ابناء محافظة الكرك الشماء عامة وباسم ابناء عشائر البراشه وقضاء عي خاصة وباسمي خصياً ، اصدق التهاني ، والاعتزاز الوطني بذكرى تعريب قيادة الجيش العربي الأردني ، ارفعها للوطن شعباً وقيادة وجيشاً ، مستذكراً شهداء هذا الجيش ، شهداء الأمة والوطن لابعث لاسرهم وذويهم اعمق معاني الاجلال والاكبار لتضحياتهم ، سائلاً ا لله جلت قدرته ان يعيد هذه الذكرى والوطن في أبهى ما يكون حرية وأمناً ورفاهاً ، والأمة في عزة ووحدة .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين اقف اليوم واياكم لمناقشة البيان الوزاري لثالث حكومة تتقدم طالبة الثقة من مجلسنا هذا في غضون عامين ونيف من عمره ، واجد من المفيد ان أشير قبل الشروع في مناقشتي للبيان الى ان قصر فترة حكم الحكومات في بلدنا - خاصة في السنوات الثمان الاخيره - يشكل في ظني احد اهم الأسباب التي تودي الى عدم ثبات السياسات ، وضعف الانجازات او عدم ترجمة البرامج التي ترد في البيانات الوزارية الى واقع يلمسه الناس ، فيبدو عدم الانسجام بين الواقع والبرامج التي تطرحها الحكومات جلياً واضحاً ، ويصبح تحقيقها في فترة حكمها غير قابل للتطبيق ، فتظهر للمراقب على أنها مجرد وعود فضفاضة واماني ليس الا .

والناظر الى بيان الحكومة الذي بين ايدينا ، يقولو لديه انطباعاً انها خطة عشرية ، تتطلب موازنات ضخمة لانجازها ، مع ان هذه الحكومة جاءت في بداية عام مالي لم تضع موازنة الدولة خلاله ، لتترجم ولنو بعض طموحاتها وتحقيق وعودها .

لكن هذا لايمنعني من الاعتراف بأن هذه الحكومة قد جاءت ببرنامج اقتصادي واجتماعي شامل ، قد يؤتي اكله اذا ماتوفرت له الفترة الزمنية الكافية ، الإدارة الصادقة .

كما اسجل للحكومة التفافها المعتنى به للشأن الداخلي باسلوب يبعث على الامل والارتياح .

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمين

جاءت هذه الحكومة والشارع الأردني لازال في ذهول من زلزال المعاهدة وماتبعها ويشعر باحباطات عديدة وعلى الكثير من الاصعده ، تراجع في النهج الديمقراطي ، وتدني لسقف الحريات العامه ، وترد في الاوضاع الاقتصادية ، وتفش لظاهرتي البطالة والفقر ، وسوء في استخدام السلطه ، واستشراء في آفتي المحسوبية والشللية ، وارتفاع في الاسعار ، وتآكل في الدخول ، واعتداء وتقييد على الصحافة ، وتدخل سافر في شؤون النقابات ، وهدر للمال العام ، وترهل في الوظيفة والادارة العامة ، وعدم عدالة في توزيع مكاسب التنمية وموارد الدولة بين المحافظات والأقاليم .

أقول جاءت هذه الحكومة وامامها هذه التركه والاعباء المثقله والمؤوليات الجسام ، جاءت رافعة شعار حكومة "" الثورة البيضاء "" والتي تعني في حدود فهمي على الأقل : ثورة على البطالة والفقر ، ثورة على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي ، ثورة تسهم في إعادة هيكلة الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، على طريق تحقيق منفعة قصوى للشرائح ، الأقل حظاً في المجتمع ، وهي عندي ثورة تهدف الى جعل الوظائف العامة والمناصب القيادية العليا ، مفتوحة لجميع ومتاحة لهم ضمن شروط الكفاءة وتساوي الفرص ، ولن يتحقق ذلك كله الا في ظل حيادية الحكومة ، وعدالتها في توزيع المنافع والاعباء الاقتصادية والاجتماعية على الجميع .

والثورة البيضاء أفهمها توازناً تنموياً بين المحافظات والاقاليم ،

توازناً لايعني بالضرورة التجانس الكامل في مستويات التنمية ومعدلات النمو بين مختلف المحافظات والأقاليم وفرسان هذه الثورة تشكيل شاب ، فقد أطلق على الحكومة بأنها حكومة الشباب .

فهل ستترجم الحكومه هذا الشعار الى منجزات يلمسها الناس على ارض الواقع ؟ وهل سيساهم حماس الشباب في سرعة الانجاز ؟ وهذا ما اتمناه ، ام ان الحماس سيؤول الى اندفاع وارتجال ؟ ارجو ان لا يكون.

ويجعلني اطمأن للنتائج باذن الله ان الوزراء النواب ، سيتصرفون بل يجب ان يتصرفوا كحاملي امانتين ، امانة الحكم والنيابة عنهم في مراقبة الاداء الحكومي وثقتي بزملائي كبيرة وانهم لن يخذلونا ولن يخذلوا الوطن واتمنى لهم التوفيق .

معالي الرئيس الأخوة النواب المحترمين لكل ماورد آنفاً ، لن احلل كثيراً مما جاء في البيان ، ولن انقد الكثير مما وعد به ، بل ستكون مناقشتي موجزه ما استطعت وفي المحاور التاليه :

١ - التشكيل الوزاري

٢ - السياسات الخارجية والعلاقات الدولية

٣ - الشأن الداخلي :

* الحريات العامة *التشريع
* الفساد المالي والاداري * الادارة العامة والخدمات * البطالة والفقر
* التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

اولاً التشكيل الوزاري :

كثرت التعليقات ، والتحليلات حول التشكيل الوزاري " اقول التشكيل الوزاري واستعظت كلمة تشكيل بدل فريق لان الحكومة ثوره لكن بيضاء وفي العالم الثالث الثورات تأتي من خلال تنظيمات او تشكيلات كمصطلح عسكري ، فقيل عنه بأنه غير قادر ، وبان العدد كبير وانهم قليلو خبرة وانه فريق ترضيات ، وحمولة زائده ، وقيل عنه انه فريق شاب، وطموح .

ولكن لي رأيي في كل ما قيل وفي التشكيل، فانا افهم موقف رئيس

الوزراء ، واي رئيس وزراء يكلف ، فعند التشكيل يخضع اختياره او يتأثر بالكثير من التمنيات او الضغوطات ، والتقاطعات ، ويكون ماثلاً امامه واحده من اهم النقاط وهي المرور من نفق الثقة الضيق المحفوف بالمخاطر ، وبالرغم من ذلك فان هناك ايجابيات وسلبيات ظهرت في التشكيل اهمها في رأيي مايلي :-

أ - الايجابيات

- ان التشكيل برلماني في غالبيته.
- يتمتع بروح الشباب وحماسهم وطموحهم
- ضم معظم التلاوين السياسية الممثلة في المجلس
- ضم الكثير ممن يشهدلهم بنظافة اليد والتاريخ الوظيفي
- اسندت فيه وزارة الداخلية لاستاذ جامعي ورئيس جامعة لم يذكر عنه الا كل خير .

- السلبيات :

- كبر حجم التشكيل " مع تفهم للظروف التي رافقته "
- وجود عدد من الحقائب غير الضرورية .
- عدم مراعاة البعد الجغرافي في التوزيع .

من هنا فإني آسف للتعبير الذي سمعته اكثر من مرة بأن هناك حمولة زائدة فلا يليق ان ننعت زملائنا بانهم حمولة وزائدة ايضاً .

في المحصلة فاني لا ارى غضاضة في الاسلوب ولا النتيجة التي اخرجت هذا التشكيل.

ثانيا:السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

اعلن ابتداءً اقتراحي بما سيرد في كلمة الكتلة التي اتشرف بالانتساب اليها ولكنني اود الاشارة الى بعض النقاط :

- موقفي من العلاقات مع دولة الاحتلال لم يتغير وسيبقى منسجماً مع ثوابتي الاسلامية وثوابت جبهة العمل الاسلامي ، وماظنة مصلحة وطنية او فية مصلحة الوطن.
- العلاقات الخليجية الاردنية اشد على يد الحكومة واتمنى لها التوفيق في

تنمية الاحواء واعادة الامور الى نصابها ومسارها الصحيح.

- العلاقات الاردنية السورية

ارجو ان تكون علاقة التكامل والتعاون والثقة والجوار وان يحفظ للاخوة دورهم في كل ما يجري .

- العلاقات العربية الاخرى :

(I) ادعو الحكومة الى دعم موقف اليمن دعماً مطلقاً في موضوع نزاعها مع أريتريا ومن ورائها ، وذلك لاستعادة سيطرتها على جزرها .

(ii) وادعو الحكومة الى مساندة السودان الشقيق ودعمه واستخدام الحضور الأردني في المحافل الدولية للحيلولة دون فرض الحصار عليه ، وان نحترم سيادته على ارضه .

(iii) توثيق العلاقات مع كافة الاشقاء العرب .

(iv) دعم الجامعة العربية وتطوير ميثاقها لتقوم بما يقولوه الشعوب عليها .

- العلاقات الدولية :

(I) الامم المتحده - الاسهام الفاعل في انشطتها ، واطالب الحكومة ان تبدأ تعد من الأن احد سياسينا الكبار وترشحه وتسعى لفوزه لمنصب الامين العام للامم المتحده .

(ii) دعم شعب البوسنة والهرسك المسلم لنيل حقوقه .

(iii) دعم الاخوه في الباكستان في المسألة الكشميريه .

(iv) دعم الاخوه في الجمهوريات الاسلامية المستقله عن الاتحاد السوفياتي السابق وتقوية العلاقات والروابط معها .

(v) دعم جميع القضايا الاسلامية والدولية العادله .

العلاقات الأردنية العراقية :

ارجو ان تعمل الحكومة على ازالة التوتر الطارئ على العلاقات العراقية الأردنية ذلك التوتر غير المبرر للعلاقات ، وان نعلم ان الشارع مستاءُ لهذا الحال الذي آلت اليه العلاقات مع العراق الشقيق .

واني اذ أتفهم حرص الحكومة على ازالة المعاناة عن الشعب العراقي والتي هي ليست من صنعنا فإني اذكرها أن ذلك لايتم من خلال المناكفة مع النظام الحاكم في بغداد ، فأنا شخصياً لا ارى انه من الصواب التداخل في الشؤون العراقية حتى بذريعه رفع المعاناة عن الشعب العراقي ، ولا اجد مبرراً للتداخل في الامور السياديه العراقية ، وادعو الحكومة الى ان لاتجعل الاردن موطناً ولا منطلقاً لضرب العراق او التحريض عليه او الهجوم عليه اعلامياً واطالب برحيل المعارضة العراقية الموجودة على الارض الاردنية او ان يبقوا ضيوف يحترمون اخلاقياتنا في التعامل مع اشقائنا ، وادعو الحكومة ان لا تعود بنا الى عهد اذاعة صوت العرب وطيب الذكر احمد سعيد ومذيعنا صاحب صوت يا اخوتنا في الشمال .

وادعو الحكومة ان تعمل بنفس الروح والجهد الذي تمارسه مع الكويت ودول الخليج ادعوها لممارسة ذلك مع جميع اشقائنا لتعود علاقاتنا اخوية حميده .

ثالثاً : الشأن الداخلي

في الحريات العامة :

ان شعباً حراً ابياً ، كريماً كالشعب الأردني ، لا يجوز ان تنتقص حرياته ، ولا يليق ان تمتهن كرامة أي مواطن فيه او على ارضه ، ولايحق لكائن من كان ان يسلبه حقه في التعبير عن نفسه ليعكس اصالته وانتمائه لدينه وامته ووطنه .

ولقد تراجعت الحريات العامة تراجعاً ملحوظاً في الآونة الأخيره ، وطلع علينا البعض تهمته وحرية " اطالة اللسان " التي لم يسمع بها شعبنا الطيب منذ قيام الدولة الأردنية أعلم ان رموزاً كانت وراء ذلك ولعلها نحيت عن مراكزها ، ولقد لاحظت توجهاً جاداً لدى الحكومة في ازالة ماعلق بالحريات وما لحق بها من حيف ، لكنني اود ان اسمع التزاماً قاطعاً من الحكومة في صون الحريات العامة ووسائل التعبير عنها ، وان تطلق للصاحفة ووسائل الاعلام الحرية المسؤولة في نقل رأي الناس ، وان تتعهد الحكومة بعدم التعدي على موسسات الرأي والنقابات

بشقيها المهني والعمالي ، واتمنى ان يترجم ماورد في البيان الى تطبيق ويحول الى ممارسة على ارض الواقع ، واطالب الحكومة بأن تلتزم بتقديم كافة التشريعات التي تصون حرية الانسان وكرامته وتضمن عدم اعتقاله الا بسند قانوني صحيح ، وان تمارس الأجهزة الأمنية دورها في ظل احترام القانون لاتجاوزه وان تكون مؤسسات وطنية تحترم ولاترهب ولاترهب .

اما في مجال التشريع :

فان الانصاف يدعوني لان اثني على الحكومة لتعهدها باخراج بعض التشريعات والقوانين الى حيز الوجود وعالم التطبيق ولكن للأهمية اؤكد على مايلي :

* ان تتعهد الحكومة بشكل قاطع ملزم باخراج قانون انتخابات عصري خلال الدوره الاستثنائية القادمة او العادية القادمة .

* ان تلتزم الحكومة بأن يتضمن القانون الاشراف المباشر والكامل للسلطة القضائية على العملية عملية الانتخاب اعداداً ، واقتراعاً ، وفرزاً ، واعتراضاً .

* الغاء بدعة الصوت الواحد على صورته الحاليه .

* تخفيض سن الناخب

* اعادة النظر في التقسيمات الادارية والمقاعد النيابية .

* اظهار قانون الزكاة .

* اعادة النظر في قوانين (ا) التقاعد المدني والعسكري ، الضمان الاجتماعي ، الاجتماعات العامه ، الوعظ والارشاد ، وقانون الجنسيه .

* وضع قانون لديوان الرقابة والتفتيش الاداري .

- الفساد المالي والاداري :

* الفساد الاداري :

منذ عام ١٩٨٩ وحتى يومنا هذا والغلط قائم على ان هناك فساداً مالياً واداريا كبيرين وجاءت الحكومات المتعاقبة متعهدة بمحاربة هاتين الأفتين ، وعزمها على كشف بروس الفساد والمفسدين وملاحقتهم ومعاقبتهم ، وتصويب الأوضاع ، لكن الذي حصل ان الامور ازدادت

سوءاً واستشرى الفساد ، وها هو بيان حكومة السيد الكباريتي يحمل نفس الوعود كالحكومات السابقة فهل ستكون مثلها في النتائج والمآل؟ ام ان الامر يختلف هذه المره.

من هنا اطالب الحكومة بتفعيل دور ديوان المحاسبة ورفده بالكوادر اللازمة ، من قانونين محترفين ، وفنيين ومهندسين مهره ، ومحاسبين امناء قادرين ، وادارات كفوة مخلصة وقيادة مؤمنة منتمية ، وتحديث قانونه ليصار الى ربط ربطاً كاملاً بمجلس النواب بحيث يتم تعيين رئيسه من قبل المجلس ويخضع لثقته كباقي الوزراء ويعطى حصانة مثلهم .

كما اطالب الحكومة بوضع قانون عصري لديوان الرقابة والتفتيش وان يصبح رئيسه برتبة وزير وان يمنح الحصانة وان يزود الديوان بكل مايلزمه ليبسط رقابته بفاعلية على جميع الوزارات كمؤسسات العامة المستقلة .

كما اطالب الحكومة ان تبدأ ثورتها البيضاء في ديوان الخدمة المدنية فإني ارى ان هذا الديوان في وضعه الحالي سبباً في عدم تحقيق العداله في التعيين والترقية ، فأطالب باعادة هيكلة هذا الديوان ودفع دماء حديدة فيه لنتخلص من مراكز القوى فيه وان يصار الى تعديل نظام الخدمة المدنية وان يصبح التعيين في جميع مراحله من قبل الديوان ووزير التنمية الادارية او مجلس الخدمة المدنية لامن قبل الوزراء ضماناً للعدالة وسهولة المساءله .

كما أطالب بوضع معايير واضحة منضبطة لاشغال الوظائف العاليا في الدولة وكسر احتكار هذه الوظائف لتجمعات بعينها وعائلات مخصوصة او منابت محدده معتمدين في ذلك على الكفاءة والعدالة الحيادية .

واطالب بتصويب ما تصل اليه الحكومة من فساد قائم وكشفه .

* الفساد المالي :

ان ما احتواه تقرير ديوان المحاسبة الذي قدم موخراً يعطي مثالاً او انموذجاً مصغراً للفساد المالي ، وهدر المال العام الذي استشرى واستفحل

منذ امد بعيد وعجزت كل الحكومات عن استئصاله او حتى تحجيمه ، لذا فانني ادعو الحكومة الى استنفار كافة اجهزتها الرقابية لكشف هذا الفساد وملاحقة المفسدين والضرب بيد من حديد ، مقدمة مصلحة الوطن على التغاضي ، والامانة التي تحملها على المحاملة ان لا تخشى في ذلك الا الله وان تكشف علناً اوكار الفساد وتفضح المفسدين ، وان تسارع الى اخراج قانون الكسب غير المشروع ، ومن اين لك هذا ؟ مع انني علمت بعد ان عددت كلمتي بان القانون بادراج مجلس الامه وليس حوزة الحكومة .

كما اود ان اشير الى ان هناك مشكلة اخرى المسوولية فيها محصورة دائرة ضريبة الدخل ، فالتهرب الضريبي يفوت على الخزينة مبالغ طائله يحجمها الاغنياء والمتهربون عن ضريبة الدولة ، في حين ان الدراسات تدل على ان ذوي الدخل المحدود اعني المكلفون من ذوي الدخل المحدود هم وحدهم على الاغلب من يلتزم ويفي بالتزاماته ، لذا اطالب بتحسين الاداء في الاستفاء او التخمين ، واعادة النظر في موضوع الضريبة على الشقق والعقارات .

- الادارة العامة والخدمات :

يعاني جهاز الادارة العامة في الاردن من الترهل والتضخم غير المبرر ، كما يعاني من ضعف في الاداء وسوء ادارة الخدمات وتقديمها للمواطنين ، ولقد تم انشاء لجان ملكية للتطوير الاداري مرات عديدة ولكنها لم تعطي أي مؤشر على نجاعة وجودها فلم يتم التطوير وبقي الامر في عالم ودائرة الشعار ، لذا ارجو ان تكون صيحات الحكومة الجديدة لمكافحة هذه الافات حقيقة لامجرد شعار .

وحسناً ان تعد وزارة الداخلية بأنها ستطور من ادائها واداء اجهزتها وانها ستعيد في كثير من الانظمة وعلى رأسها نظام التشكيلات الإدارية الاخير وبانها ستفعل الرقابة الداخلية ، وتعيد النظر في خطوط الحافلات وغيرها ، نشد على يد وزيرها ونتمنى له التوفيق .

- المسألة الاقتصادية :

اما الجانب الاقتصادي في بيان الحكومة ، فانني لااجد نفسي الا على اتفاق تام مع ما أورده البيان من ضرورة التصدي لتردي الأوضاع الاقتصادية ، واستشراء ظاهرتي البطالة والفقر في البلاد ، لكن ذلك لايمنعني من القول بأنه قد جاء في معظمه تكراراً لماورد في بيانات الحكومات السابقة حيث يخلو من الآليات العملية التي من شأنها النهوض بالوضع الاقتصادي في المملكة ، ومع ايماني بأن التصدي للتحديات الاقتصادية التي نواجهه يتطلب فترة زمنية ليست قصيره ، وجهوداً مضنية ، من اجل ان يحس المواطن العادي ان هناك تحسناً في ظروفه المعيشية والاقتصادية ، الا انني ارجو ان اؤكد على ماورد في تقرير اللجنة المالية للمجلس الكريم عند مناقشة قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٦ من توصياته ، املاً ان تجد هذه التوصيات طريقها الى التنفيذ في عهد هذه الحكومة التي كما اسلفت لم تعد الموازنة في عصرها .

- وادعم توجه الحكومة فيما ورد في مجال الزراعة والاعلام ، والسياحة والآثار والمياه والطاقة والثروة المعدنية ، والصحة والتربية والتعليم والشباب والاتصالات والتنمية الاجتماعية والثقافة .

- اما في مجال النقل :

فإني ادعو الحكومة الى التروي وعدم الاسراع في انشاء ارصفة جديدة لميناء العقبة وذلك في ضوء الركود الذي يشهده منذ فترة النقل عبر الميناء ونتيجة لما استجد بموجب الاتفاقات الاقليمية .

واؤيد الحكومة بشدة في موضوع خصخصة سكة حديد العقبة ، بل ومنح امتيازها ونقل ملكيتها او تأجيرها لفتره طويله لشركة الفوسفات حيث ان لا واجب لهذه المؤسسة سوى نقل الفوسفات ، والحكومة تدعم المؤسسه الخاسره

باستمرار باموال طائله فهو حقيقه دعم لشركة الفوسفات لذا ادعو الى الاسراع في خصخصتها .

– اما الملكية الأردنية :

هذه المؤسسة العزيزة علينا جميعاً كأردنيين ، ولما لها من سمعة عالية واقليمية الا انها قد حملت الدولة مديونية كبيرة بسبب ماتفش فيها في فترات من فساد مالي واداري وترهل جهازها الوظيفي رغم الدعم المباشر والكبير والمستمر من جميع المسؤولين في الدولة على كافة المستويات لذا اطالب اعادة النظر في هيكلة هذه المؤسسة العزيزة علينا .

– واما مجال الوعظ والارشاد :

ارجو ان يتم في عهد هذه الحكومة ان فازت بالثقة اعادة الهيبة للمساجد وصيانة كرامة المنابر وان يعود اليها علماؤها وفرسانها ودعاتها ، وان يتذكر معالي وزير الأوقاف انه في حكومة جديدة .

وفي موضوع الاوقاف الوقف فإني ارجو ان اذكر بالمشكلة الاقرب الى المسأساه التي تواجه سكان مدينة المزار الجنوبي حيث انهم مهددون بالترحيل او الجمود وعدم التمكن من توسيع منازلهم لتلائم اسرهم املاً ان ينال الامر عناية خاصة من دولة رئيس الوزراء معالي وزير الاوقاف .

وأما في مجال الطرق :

فاني لا اعدو الحقيقة ان قلت بأن محافظة الكرك خاصة ومحافظات الجنوب عامه مظلومة في مجالها حيث الطرق مدمره ولا يربطها بالعاصمة الى طريق مسرب واحد ، لذا اطالب ان تتعهد الحكومة بأخذ عناية كبيرة في هذا المجال وان تسعى لفتح طرق تصل الاغوار الجنوبية بباقي المحافظة ولا تقتصر على الطريق الوحيد الموجود حالياً .

القضاء او دعم توجه الحكومة بكل ما تحدثت به عن القضاء .

وفي مجال التعليم العالي :

ادعو الحكومة الى ان تسارع الى اخراج قانون الجامعات ، وان تجعل الاستقلال للجامعات في المجالات الاكاديمية ، كما اطالبها بفتح ملف جامعة موته كاملاً بحيث هناك

تجاوزات وتظلم وسأسعف الحكومات بالوثائق والملفات وارجو ان لا اضطر الى توجيه الكثير من الاسئلة والمذكرات وربما الاستجواب بشأن هذه الجامعة .

معالي الرئيس حضرات الاخوة النواب المحترمين ، لعلي قد اطلعت وافضت احياناً ، لكن الواجب وامانة المسؤولية الزمتني بذلك ويدعوني الواجب الان ان استحضر في ذهني ان الحكومة الماثلة امامنا قد جاءت بعد حكومتين رافقتا الزلزال الكبير الذي اصابنا في مشاعرنا وفي تقديراتنا زلزال انهاء الصراع مع اليهود ومانتبعه من معاهدة واتفاقات .

ولقد وقفت طيلة الدورات الماضية وخلال ارهاصات الصلح الموقف الذي انسجم مع ثوابتي وعقيدتي ومع توجه الحزب الذي اتشرف بالانتماء اليه ، وماكنت مشاركاً في الموافقة على ماتم ، بل وقفت وزملائي في محاولة لمنع وقوع الزلزال، ولكنه وقع وبموافقة هذا المجلس ، وانشغلت – انا شخصياً على الاقل – حتى هذه اللحظة في التشخيص ودراسة اسباب الزلزال وطرق الغائه ان امكن .

لكنني لم اعط ازالة آثار الزلزال او تقليل اضراره ، وتعظيم الفائدة ان وجدت لم اعط ذلك الوقت الكافي ، وحيث انني واجهت الزلزال عند وقوعه بما استطعت ولم استطع منعه ، وحيث ان ماجاء ورائه هو توابعه ولان المجلس الذي وقعت المعاهدة في عهده وبموافقة اغلبيته لازال هو هذا المجلس ومع اني لازلت على رفضي للزلزال ولو استطعت الغائه لفعلت ، لكن ذلك فإنني سألتفت الى الشأن الداخلي لاعطيه اهتمامي في المدة المتبقية من عمر المجلس وعليه :

فان برنامج الحكومة في الشأن الداخلي في جميع محاوره الذي تحدث عنها وناقشتها يلقى قبولاً لدي ودعماً مني ، مع تمنياتي حارة بأن يعاد النظر في سلوك الحكومة في السياسة الخارجية لكل ذلك اعلق قراري بشأن الثقة اوعدمها على

مايلي اضافة لما ذكرت في سنابقاً ،

١ - تعهد الحكومة بالاخذ بالملاحظات التي اوردتها في مناقشتي الانفه .

٢ - السعي لتحسين العلاقات العربية مع جميع الاقطار العربية بدون استثناء .

٣ - الاخذ بجميع الملاحظات التي سترد في خطاب الكتلة التي انتمي اليها وعلى الاخص في الشأن الداخلي .

٤ - ردود الحكومة وتعدها بتنفيذ ملاحظات النواب التي سترد في ثنايا مناقشاتهم .

٥ - انصاف قضاء عي وترفيعه الى لواء وانصاف قضاء بصيرا - الطفيله وترفيعها الى لواء .

اللهم ان هذا جهدي ، وغاية ما استطعت ، فان كان خيراً فسددني وان كان غير ذلك فاعصمني منه .

" ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه "

فاجرني من ويلات ذلك اليوم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، ارجو من الزملاء الايجاز ، الاستاذ طاهر المصري .

دولة السيد طاهر المصري :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،

الزملاء النواب الكرام ،

للمرة الثالثة ، يقف مجلسنا الحالي امام البيان الوزاري لحكومة جديدة ، محاولا تقييم خطة عملها ، وكفاءة تشكيلها ، وقدرتها على الانجاز والتغيير والاصلاح ، وقليلة هي المرات التي وجد فيها قلمي صعوبة في ترجمة ما احمله من افكار وما ينتابني من مشاعر ، فهذه الحكومة التي تبشر بالانفراج الداخلي وباحترام حقوق المواطن ، واعادة سقف الحريات الى ما كان عليه الحال في بداية التسعينات واجراء الاصالح الاداري والاقتصادي ، تحمل في ثناياها ما قد يكون اكثر البرامج

الحكومية طموحا وغموضا وخطورة في آن واحد .

قبل الاستماع الى البيان الوزاري لهذه الحكومة التي تحمل شعار الثورة البيضاء ، لم يكن واضحا لنا مكنونات وعناصر تلك الثورة ، ثورة من وعلى من ؟ اهي ثورة على النفس ؟ ام هي تراجع عن سياسات وخطابات وممارسات فرضت ثوبا للعشب الأردني ورفض ارتداءها ؟ وقد جاءتنا الاجابة سريعا من خلال فقرات البيان .

ان ثورة المفاهيم هي ابرز مستلزمات " الثورة البيضاء " واول مقدماتها ، ولعل لدينا من المفاهيم العتيقة التي عفا عليها الزمن ما يستأهل الثورة عليه ، ويستحق العمل الدؤوب على تغييره والتخلص منه .

ان وضع الدولة واجهزتها في خدمة الشعب ، يقع في طليعة المفاهيم التي يتعين استحضارها والاخذ بناصيتها ، بعد ان تكرس لعدة عقود مضت ، وضع الشعب في خدمة الدولة ن بل وضع الدولة في خدمة اغراض ضيقة وافراد استغلوا مناصبهم للخروج بثروات كبيرة ، ولعقد صفقات مشبوهة ، بل محرمه قانونيا .

اما المساواة في الحقوق والواجبات بين سائر المواطنين ، دون اعتبار للديانة والعشيرة ومسقط الرأس ، فمسألة طال الحديث عنها والتغني بها ، دون ان تجد مضمونها الحقيقي او تطبيقها الفعلي ، ولعل نظرة صادقة وموضوعية لواقعنا ، تكفي تبيان الخلل الفادح في هذا المجال ، الامر الذي يستدعي ، في اطار "الثورة البيضاء " ، اعادة بناء الثقة الشعبية ، والوحدة الوطنية ، على اسس العدل والمساواة والتكامل والتكافؤ .

اما في مضمار الحريات العامة ، فلا تكفي اشاعة المناخ التسامحي والتصالحي المؤقت وغير المقنن والذي يمكن اعتباره نوعا من الهدنة السياسية التي يمكن لاي حكومة نقضها في أي وقت تشاء ، بل على حكومة " الثورة البيضاء " ان تسن القوانين الديمقراطية في مختلف المجالات الحزبية

والنقابيه والانتخابية والصحافية حتى تمكين الاطمئنان الى ان ذيول المرحلة الماضية قد زالت الى غير رجعة ، وان مقومات الحياة الديمقراطية قد ترسخت وتعمقت واصبحت قادرة على الاستقرار والاستمرار .

ولعل من ابرز المفاهيم الجديدة التي يتعين تكريسها وتأكيدها في المجال الاقتصادي ، تشجيع قوى الانتاج على حساب قوى الاستهلاك ، ودعم آليات التصدير على حساب اليات الاستيراد ، وتقديم اوسطي ، التكامل العربي على حساب التكامل الشرق اوسطي ، ومراعاة الاوضاع والمعادلات الداخلية ، اضافة الى ضبط الانفاق الحكومي البذخي والمظهري الذي لاينسجم واوضاعنا المالية البائسة ، والذي يمكن تحويل حصيلته الى الشرائح الاجتماعية الرازحة تحت خط الفقر .

اما على الصعيد الاجتماعي ، فلابد لحكومة "الثورة البيضاء" ان تعيد ضبط التوازن الاجتماعي من خلال اعادة الطبقة الوسطى الى دورها الذى تهمش وتهشم في السنوات الماضية لحساب الشرائح العليا التي باتت تستحوذ على السلطة والثروة معا ، وذلك لان الطبقة الوسطى هي عماد التفكير والتنوير ، وهي الجسم الاجتماعي الذي يحول دون انقسام المجتمعات الى اقلية علوية تشجع التغريب ، واكثرية تحتية تغوص في مهاوي الفقر والتطرف والتخلف .

الزملاء الكرام ،

دعونا ننظر بهدوء ، ومن منطلق المسؤوليات التاريخية الملقاة على كاهل هذا المجلس ، الى هذة الحكومة ، ونحاول سبر غورها ، وبرامجها المقترحة واهدافها الحقيقية ، فحكومة الشباب هذة ، قد جاءت في وقت شاخ فيه قلب الوطن والمواطن ، بفعل ثقل الهموم ، وحجم التحديات والاحباط الذي اصابنا نتيجة لفشل السياسات المختلفة في تلبية طموحات المواطن ، ناهيك عن الفشل في ايصاله الى أي محطه تعكس نقلة نوعية ايجابية سواء اكان ذلك سياسيا ام اقتصاديا او حتى نفسيا .

واتمنى ان لا تكون حكومة دولة السيد عبد الكريم الكباريتي ، استبدالية ذات نهج مقايض ، بمعنى انها ستقايض بالانفراج الداخلي الملحوظ فيما يتعلق بالحريات العامة واحترام حقوق الانسان ، وان كان لك النفراج سيقتصر ، على مايبدو ، على الممارسة وليس التشريع ، بمهمات اقليمية وخارجية تكون هي الاجندة الحقيقية للحكومة ، وبرنامجها الاساسي .

واذا كان ذلك هو واقع الحال ، فما هي تلك المهمات الاقليمية والخارجية والتي توجب الطلب من هذه الحكومة ايضاح موقفها منها ؟

لن امل القول : ان خيارنا وهويتنا هي عربية اسلامية ، ولن يغير او يبدل السلام مع اسرائيل من هذه الحقيقة مهما بدا من ملامح لتغيير الاولويات ، وعلى الحكومة ان تعي هذه الحقيقة بكل ابعادها ن وتتصرف على اساسها .

ان موقع الاردن الاقليمي هو مع اشقائه العرب اولا ، واي دعوة لتغيير الارتباط الاستراتيجي السياسي والاقتصادي للاردن من ارتباط عربي الى ارتباط شرق اوسطي ، انما هي دعوة خطرة لعزل الاردن عن هويتة القومية وعن امته العربية ، ومصلحة الاردن تكمن في التعامل مع الاقليم الشرق اوسطي من خلال مجموعته العربية ودائرته القومية وليس منفردا ، وفي هذا الوقت ، الذي تغيرت فيه حتى التسميات ، فاصبح المغرب العربي يسمى بشمال افريقيا ، واصبح المشرق العربي يسمى بالشرق الاوسط ، واختفت من لغة السياسة الدولية والعربية كلمات الأمة العربية والعالم العربي والوطن العربي ، في هذا الوقت بالذات ، اقول ان هذه الحكومة مطالبة بتاكيد التزامها الاستراتيجي والعملي باعطاء الاولوية في علاقات الاردن العربية والاسلامية على أي علاقة اخرى .

اما بالنسبة للعراق ، فانني ادعو الى عدم تبني سياسات تحمل في بذورها صفة المخاطرة ، والتي سوف تنعكس سلبا على المصلحة الأردنية العليا

سياسيا واقتصاديا ، واذا كنا صادقي النية تجاه العراق وفي التعامل معه ، فان هناك اطرافا اقليمية ودولية ذات اهداف خبيثه تكن السوء للعراق وللاردن معا ، وقد تتسلق هذه الاطراف على ظهر حسن نوايانا لتصل الى اهدافها الخفية ، والسياسات التي تهدف الى اصلاح ذات البين عربيا يجب ان لا تكون سياسات استبدالية تهدف الى استعادة صداقة دولة عربية شقيقة من خلال استعداء دولة عربية شقيقة اخرى ، بل يجب ان تكون من خلال سياسات الوفاق والتوافق مع كافة الدول العربية الشقيقة ، وكما تعلمون ، فسوف تشهد الساحة العراقية الاقتصادية والمعيشية انفراجات متتالية نتيجة لمفاوضات النفط مقابل الغذاء والدواء ، وللاسف ، فاننا في الاردن قد قررنا الانسحاب تدريجيا من الساحة والسوق العراقي في هذا الوقت بالذات ، ان سوء التوقيت هذا اصبح ملفتا للنظر ،

ويبقى طلبنا الى الحكومة مستمرا وقائما من اجل ان تكرس جل جهدها لرفع المعاناة عن الشعب العراقي ، ورفع الحصار عنه ، وتدعيم وحدة فئاته وسيادته على ارضه وسلامتها ووحدتها ، واعتبار كل ذلك احد الثوابت السياسية لهذه الحكومة مع الالتزام الكامل بعدم التدخل بالشوون الداخلية للعراق باي صورة كانت وتحت أي شعار ، ليس خدمة للاستقرار العراقي وتماسكه فحسب ، ولكن ايضا للامن والاستقرار والاستثمار الاردني الذي اخشى ان يتم تفويضه على مذبح حسابات خاطئة ،

معالي الرئيس ،

ان خصوصية ما يربط بين الاردنيين والفلسطينيين وبين الاردن وفلسطين هو امر معترف به ، وهو قائم على ارض الواقع ، ولا يحتاج الى براءة او شهادة ميلاد من احد ،

وان مراعاة الاردن للظروف الخاصة ، التي رافقت وترافق مخاض ولادة الدولة الفلسطينية ، يجب ان لا تفسر

من البعض من منظور عدائي او سلبي ، كما لايجوز ان تترجم من خلال التسابق المحموج لكسب ود اسرائيل واعتبارها ، بالتالي ، بيضة القبان في العلاقات الاردنية – الفلسطينية ،

ان هذه الحكومة مطالبة بالتأكيد لمجلسكم الموقر ، والالتزام امامه ، بان العلاقات الاردنية الفلسطينية هي علاقة خاصة ومباشرة وستبقى كذلك ، ولن تكون في أي يوم من الايام علاقة تمر عبر اسرائيل ، كما ان ترجمة هذه العلاقة من خلال صيغة وحدودية ما في المستقبل ، يجب ان لا تهدف الى حل المأزق الاسرائيلي في القضايا المتعلقة باللاجئين والنازحين وحق العودة والسيادة على الارض ، وعلى هذا الاساس ، فان هذه الحكومة مطالبة ايضا بان توكد ان خصوصية العلاقة بين الاردن وفلسطين ، وحتمية ترجمتها بصيغة وحدوية مستقبلية ، انما يشكل هدفا وطنيا نبيلا وتكريسا ايجابيا لواقع قائم وليس وسيلة لاخراج اسرائيل من مآزق على حساب الاردن وفلسطين ،

ولابد ان اشير ايضا الى تنامي التعاون والتعامل بين الاردن وحلق الاطلسي والمنظمة الاوروبية للدفاع الغربي ، والذي اصبح ياخذ ابعادا هامة وكبيرة ، بعيدا عن الاضواء وانتباه الرأي العام ، وعلى الحكومة ان توضح بكل وضوح ماهية ودرجة هذا التعاون ، اذ لا يخفى على أي منا دور هذه المنظمات العسكرية ومراميها واهدافها ، ومشاركة القوات المسلحة الاردنية ضمن قوات حفظ السلام في البوسنة لتنفيذ اتفاقية ديتون ، التي ورد ذكرها في البيان الوزاري ، هي مشاركة تمت تحت علم وقيادة حلف الاطلسي وليس تحت علم الامم المتحدة ،

معالي رئيس المجلس ، الزملاء الكرام بعد ان هدأت تلك الزوبعة الاعلامية الفريدة من نوعها في تاريخ الاردن عند تاليف الوزارة ، وجب علينا ان نقف متأنين في تقييم موضوعي لبرنامج الحكومة في المجال الداخلي ،

وطبيعة تشكيلها ، وقدرتها على تنفيذ برامجها المعلنة وغير المعلنة ، فنحن لانريد التغيير لأجل التغيير والهاء الناس فترة من الوقت ، ولا نقبل ان تكون مهمة الحكومة ان تمتص الاحتقانات من المجتمع الاردني فقط ، بل نريد منها ان تدخل الى صلب مشاكل الوطن والمواطن ، وان تعيد التوازن الى مجتمعنا الاردني .

ان الانعطافات الحادة التي شهدتها السياسة الاردنية في المجالين الداخلي والخارجي والتراجع عنها بعد امد قصير ، قد اربكت الوطن والمواطن وخلقت اختناقات سياسية واقتصادية واضحة ، وانني ارحب باي اجراء حقيقي من قبل الحكومة الحالية لاعادة النظر في مجمل تلك الامور .

ان محاربة الفساد المالي ، والقضاء على البيروقراطية والترهل الاداري ، ومحاربة الفقر والبطالة ، وتدعيم الوحدة الوطنية وصيانتها ، وازالة اسباب ومظاهر التمييز بين المواطنين، وتكافؤ الفرص ، ووضع الانسان المناسب في المكان المناسب ، وبناء دولة المؤسسات وترسيخ مبدأ سيادة القانون ، والارتقاء بالسلطة القضائية الى مستويات عالية من الكفاءة والانجاز والنزاهة ، وتوفير احسن الخدمات بانواعها للمواطنين كافة دون تمييز او اجحاف ، كلها مفاصل هامة في البيان الوزاري لهذه الحكومة ، ولأية حكومة سابقة ولاحقة ، ولكن البدء بتنفيذ أي من هذه الاهداف النبيلة يحتاج الى جهد جبار وزمن طويل ، والاهم من ذلك الى ارادة سياسية وقرار استراتيجي واضح ، ولكن تستطيع حكومة بعينها القيام بهذه المهمة وانجازها ، بل مطلوب ان تبدأ وتستمر في التعامل الصحيح مع هذه القضايا ، ان أي محاولة لرفع سقف التوقعات هي مضرة بمصداقية الحكومة ومحبطة للمجتمع الاردني ، فقد درجت العادة خلال الحقبة الماضية على المبالغة في نتائج أي حدث سياسي او اقتصادي ، وتوقع الناس ، بالتالي المعجزات لتحل مشاكلها ، ولكن تلك المعجزات او حتى الاجراءات

العادية لم تأت ، فتأثرت المصداقية بشكل كبير ، والمصداقية شيء اساسي في أي نظام سياسي وفقدانها يؤثر تأثيرا بينا على سير عمل المجتمع برمته .

ان الانتقادات الحادة التي كان الكثيرون يوجهونها الى الحكومة السابقة ، وانا منهم ، تتعلق بعدم تطابق القول مع العمل ، واحذر الحكومة الجديدة من الوقوع في هذا الخطأ ، واذا ارادت الحكومة ان تحارب الفساد ، فعليها ان تظهر مصداقيتها وجديتها فيمن يشرف على ذلك وفيمن تحارب ، واذا ارادت صون الوحدة الوطنية وتدعيمها ، فعليها مراجعة مشروع قانون الانتخابات الذي اعدته الحكومة السابقة ، واقول للحكومة الموقرة ان قانون الانتخابات قانون اساسي في كل مجتمع ديمقراطي ويجب ان يوضع بناء على اسس ومعايير معروفة وان يستقر ، وفي الوقت الذي ارحب فيه بكل التوجهات والمؤشرات الايجابية التي وردت في البيان الوزاري ، فانني لابد وان اذكر ان مشروع القانون الذي نشر ظالم ومزاجي ويخل أبسط قواعد التوازن داخل المجتمع وسوف نقاومه بشكله الحالي ، احقاقا للحق ودعما للمساواة .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

لقد انصف كتاب التكليف السامي الموجه الى هذه الحكومة اولئك الناس الذين عانوا الامرين نتيجة لاشاراتهم المستمرة الى مواقع الخلل والخطأ ، ولانتقاداتهم التي كانوا يمارسونها بموضوعية ومن فوق المنابر المشروعة والديمقراطية ، فكتاب التكليف السامي جاء مفعما بالأفكار والتوجهات التي تتطابق مع ما كنت وبعض ممن يجلسوا الان على كرسي المسوولية ، ننادي به وندعو اليه ووجدت نفسي واياهم مصيبين في كل راي اعلناه وموقف اتخذناه .

ان الايام القادمة حبلى بالاحداث وستكون هذه هي المرة الاخيرة في عمر هذا المجلس التي تتقدم فيها حكومة بطلب الثقة ، وفي ظل

الظروف الخطرة ، والمنعطفات الحادة وحجم التحديات وتزايدها ، وغموض توجهات هذه الحكومة اقليميا وعربيا ، فان مسؤولية التدقيق والتمحيص والصراحة تصبح مسؤولية اضافية تقع على كاهل هذا المجلس .

ومع ان نيل ثقة هذا المجلس الكريم مهم جداً لهذه الحكومة ، واية حكومة اخرى ، الا ان الاهم هو نيل ثقة التاريخ ، فكم من حكومة اردنية فازت بثقة البرلمان اول الامر ، ولكنها تصرفت فيما بعد بكيفية تعسفية اطالت بها ، قبل ان تخرجها من دائرة المعقول ومدار التاريخ .

وقديما قيل .. صديقك من صدقك ، لا من صدقك .

وخيراً اقول ان في هذه الحكومة من الزملاء والاصدقاء ما اثق بصدق توجهاتهم ونواياهم وافكارهم ونظافة ايديهم وقدرتهم على العمل والانجاز ، واعتقد جازما انهم سيعملون على تنفيذ ما كانوا ينادون به وما يؤمنون به ، ولن يقبلوا الا ان يضعوا مصلحة الوطن فوق أي مصلحة اخرى .

وا لله ولي التوفيق .

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الزميل صالح شعواطه .

السيد صالح شعواطه :

معالي الرئيس

الاخوه النواب الكرام

ارحب بدولة الرئيس واتمنى له التوفيق في تحمل المسؤولية الجسيمه والجليله التي اناطها به جلالة الملك المعظم .

الرئيس الكباريتي وبارادته الحره وقناعاته التامه يجد نفسه اهلاً لتحمل هذه المسؤولية الجسيمة ومعرفتنا له انه رجل اذا تصدى لامر تعمق في فهمة اولاً ثم يضع له معادلات الحلول المختلفه ، ثم يصل بالنهاية الى الحل الذي يعتقده شافياً واراه جريئاً في الوصول الى ماهو مقتنع به ، بل اراه متأكداً للوصول الى ذلك.

ايها الاخوه

اكثر ما اسعدني في التكليف السامي انه وضع النقاط على الحروف ، والقى على الازمة الاجتماعية والاقتصادية في البلد ضد الاضواء ورسم الطريق لتفادي الصراع على هذه الطريق ليكون صراعاً سليماً وديمقراطياً حضارياً .

ايها الاخوه ، كنت شخصياً وطوال فتره عضويتي في مجلس النواب وفي كل ماتحدثت في خطاباتي التي القيتها ان كانت في مناقشاتي للبيانات الوزاريه للوزارات السابقة او في مناقشاتي لمشاريع الموازنات العامه قد ركزت على الخلل الخطير الذي يعاني منه مجتمعنا ، وحيث ان كتاب التكليف السامي اشار وبوضوح تام لمكافحة الخطر ونقاط الخلل ، هذه لدرجة ان كل اجهزة الدولة وتصريحات المسؤولين فيها ، اعتبروا قدوم وزارة الثوره البيضاء ، ووزارة تغيير جذري ووزارة مكافحة للفساد والبطاله وتحقيق العداله والمساواه .

واود ان اؤكد ان ضمن اهم مكافحة الخلل في مجتمعنا مايلي :

اولا : اذا كان رأس الدولة جلالة الملك المعظم يتحدث طيلة السنوات الماضية بوضوح لالبس فيه عن وصف المواطن فلماذا يبدو ان هذا التفسير والفهم الذي يبديه جلالته وفي كل مناسبة لا يرضي البعض .

ترى لان ذلك يؤثر على مكتسباتهم الحاليه والمستقبليه ، من هذا اشعر ايها الاخوه ان هناك قله من نقول عنها خفيه ؟ لا ولكنها تعبث في البلد تقسيماً على جميع الاصعده ، فهذا شمالي وذلك جنوبي ... هذا مسلم وذلك مسيحي ، اما الاخطر من كل ذلك براي فهو هذا اردني وذاك فلسطيني ، واكثر من ذلك هذا اردني سوبر وهذا اردني من الدرجة الثانية ولعل قانون الانتخابات الاخير قد كرس هذا الموضوع ونظراً لخطورة هذا الامر فانني اتحدث وكلي امل وثقة ان دولة الرئيس بان يتنبه الى هذا القانون الجديد والذي سيتمثل فهم موقف جلالة الملك خير تمثل وتفهم وسيرسي دعائم حقيقه للوحده الشعبية ، ويتجاوز في

مجتمعنا هذه التقسيمات البغيضه اللئيمة بل والمتآمره على البلد وسلامته .

ارجو ان تتمكن حكومته من ازالة فتيل التفجير الذي زرعته القله الاقليميه والتي لاعتقد انها ولو للحظة واحده كانت تنطلق من مصلحة وسلامة الاردن بل واطالب هذه الوزاره بتفعيل حقيقي بان توعز للجهات القضائيه بالتحقيق مع كل شخص يباشر أي عمل من اعمال الفتنه هذه ، لقد كنت اتمنى ان تكون تشكيله الحكومه تتضمن رداً على كل طرح اقليمي وان تكون الحكومة حكومة متوازنه فعلاً وان تمثل كافة الشرائح والتجمعات والفعاليات من مختلف المنابت والاصول .

معالي الرئيس ، الاخوه الزملاء

لم يعد مقبولاً ان تكون قاعدة عريضه من الشعب دافعه ضرائب فقط ، صحيح ان القدر والسياسات الدوليه قد قررت ان تكون فلسطينيه ... ولكنها لم تكن موضوعه اما الاختيار ، هي الان قاعده اردنيه ولا تشعر الا بالفخر لكونها من اصل فلسطيني يخدم هذا الوطن الاردني الذي تعيش في ظله ، فليس من الحق اذن ان يجري تجاهلها بحيث لا يترك لها المجال في المساهمه فيما تساهم به القاعده الاخرى في رسم معالم سياسه هذا البلد ، وعلى الحكومه ان تطبق الدستور وكل القوانين بعداله واهم قاعده ان كل من يحملون الجنسيه الا بمدى انتمائها للبلد والتزامها بقوانينه وانظمته ، واقول كنت اتمنى لو ان دولة الرئيس راعي ذلك في تشكيل وزارته لكان قد دلل مبكراً على فهم حقيقي لازمة البلد .

ثانياً : الازمه الاقتصاديه والاجتماعيه ، لم يعد سراً ان بلدنا الاردن يمر بازمه اقتصاديه طاحنه وان الحكومات السابقه اعطتنا من معسول الكلام الشيء الكثير ولكن في النهايه كانت تلك الحكومات هي عباره عن حكومات جبايه بل حكومات مصدره وللاسف مصادره بشكل غير عادل ، بالتأكيد هي

زادت في غنى الاغنياء وافقار الفقراء وتركت امامنا مئات الآلاف من الايدي العامله العاديه والفنيه والمتعلمه عاطله عن العمل وبلا تخطيط . وتركت لحكومة الكباريتي ارثا لا يحسد عليه واعانه الله على تحمله والتصدي لمعالجته ، الحكومات السابقه فرضت على البلد عشرات الانواع من الضرائب غير العادله وظلت الامس القريب تمارس الشعور الزائف كأن الاردن دوله نفطيه ، دون ان تراعي تلك الحكومات ضرورات التقشف ولزومه على الحكومه واجهزة الدوله قبل المواطن .

لقد قلت وقال الكثير من زملائي الشيء الكثير في الفساد المستشري وفي التلاعب باقوات الناس ومصير البلد اثناء مناقشة الموازنه العامه الاخيره ، وانني على ثقه بان دولة الرئيس لعله يكون جاداً جداً في معالجة هذه المشاكل والسلبيات ، واطالب هنا بان يكون للاحياء الشعبيه في كافة المملكه والقرى الفقيره وكذلك كافة المخيمات واحزمة الفقر حول المدن اهتماماً خاصاً من قبل دولة الرئيس .

اعود واكرر واحذر ان عدم التصدي لمعالجة مشاكل هذه المناطق لن يعود الا توترات وربما انفجارات في المدن القريب والبعيد ، وعنده ستكون كلنا حاكمون ومحكومون في حاله لانستطيع الا ان نعض اصابعنا ندماً لاننا تركنا الامور تسير على عواهنها مع اننا كنا وما زلنا قادرين على الحيلوله دون ذلك وان نخلق فعلاً لا بمجرد وحده وطنيه بل مصالحه وطنيه يرضى بها الجميع .

ثالثاً : ازمة الدمقراطيه بان اغلبية الفعاليات الشعبيه لم تعد تثق ان لدى موسسة الحكم دمقراطيباً وان حكوماتنا المتعاقبه حاولت طوال السنوات الخمس الماضيه الباس الاحكام العرفيه لبوساً قانونيه وحضاريه وانها كانت تمارس سلوكاً دائما غير ديمقراطي فقد كانت تحد من حركة الاحزاب المرخصه ولا تسعى لتشجيع الاحزاب غير

المرخصه لممارسة نشاطاتها تحت ضوء الشمس ولا تعطي الضمانات او الاشارات بانها أي الحكومات تعني مانقول فالديمقراطيه تعنى زوال المحسوبيه والمصالح الخاصه وتطبيق القوانين بالتساوي على الجميع ٠

ويجب ان تنتهي قدرات الشللية على تحقيق كل شيء وعلى حساب كل الطبقات الفقيرة ، يجب من خلال ديمقراطية حقيقية ان يشعر المواطن ان الوطن للجميع وليس للشللية والمحاسب ، واتمنى على الحكومة ان تحسم وللابد موضوع العلاقات المتداخلة وان تحل محلها العدالة وتطبيق القوانين وبشكل دقيق ٠

معالي الرئيس زملائي الافاضل

اريد ان اضيف ان نبض الشارع الاردني الوطني القومي الذي احس بخفقاتة كممثل لة في هذا المجلس الموقر ، هذا الشارع بحسه الذي لايكاد يخطئ يريد من حكومتنا ان تكون اكثر قرباً من الشعب العراقي في طموحاته وتمنياته بالنسبه لمستقبله الذي لايمكن ان ينفصل عن مستقبل الامه العربيه فالعراق جغرافياً وتاريخياً هو عمقنا الاستراتيجي وسوقنا الاقتصادي ، والعراق كان وسيبقى ليس مجرد الحليف على الصعيد القومي ومجابهة الاعداء بل هو شريك المصير ، ولا يجوز ان نشطب علاقتنا مع العراق لنرضي هذا الحكم او ذاك ٠ من يريد من هؤلاء اقامه علاقه مع الحكومه الاردنيه الهاشميه فلتكن علاقه ند لند وليست علاقه تبعيه واعتذار ومسكنه ٠

واعلمكم يا دولة الرئيس عن كل التجاوزات التي حصلت في الوزارات السابقه ومنهم مازال للان وآخر غادر الوزاره ، علماً بأنهم عبثوا فساداً في وزاراتهم ، قدم احد المواطنين وهو مبتور اليد اليمنى ويحمل مؤهل علمي دبلوم من معاهدنا ومتزوج وله اولاد ويقطن بالاجره في قريه بيت راس واعطيت طلبه الى احد الوزراء لكي يشفق عليه الحالته ووعد في تعينه ولم يتم ذلك علماً بأنه عين في وزارته بالرقم (٣٢١) ثلاثمائه وواحد وعشرين

السنا نشفق على المعاقين بل يجب علينا في هذا العصر ان نعدمهم ليس شنقاً بل من القوت لهم ولاولادهم ؟ لا اريد ان احدد كل شخص باسمه فهم يعرفون انفسهم ٠

دولة الرئيس ،،

كنت اتمنى وآمل لو ان تركيبة وزارتكم لم تسر على مثال لم يكن بالامكان احسن مما كان ، فانتم تعرفون مثلي ولربما اكثر بان البعض كان يمارس عملاً فئوياً اقليمياً بل ولا يعمل الا لمصلحة منطقته الانتخابيه او ليخدم وزيراً اخر يخدم وزارته الانتخابيه او لاترى مثلي ياسيادة الرئيس ان بعض الوجوه في وزارتكم ليست مؤهله لحمل برنامجكم الذي اتمنى ان يحقق واقعاً ملموساً ٠

واخيراً ، وانني من هذا الموقع ارى آمال الكثيرين من شعبنا معلقه الآن عليه وبامكان انجاز الكثير لاصلاح مسيرة الوكن ، كان املي كبير ان يتمكن دولتكم من السير سفينة الاصلاح الى مرساها واتمنى ان يتمكن من خلال الخيرين من فريقه الوزاري من تحقيق ثوره بيضاء ، وان يشعر المواطنون بان الكابوس بدأ ينزاح عن صدورهم وان الفساد بدأ يخرج ويفر ويختبئ في جحوره وان الحكومه تلاحقه لاجتثاثه نأمل ان نرى حكومتكم قادره على ترجمة الاقوال الى افعال ٠

وان الشعب بانتظار نتائج سريعه تدل على الاصلاح والحمله الشعبيه ليست طويله وعلى الحكومه ان تغتنم الفرصه وبعجل وبجد وشجاعه وسيكون كل الشعب معها – ان شاء الله – هذه بعض التساؤلات ، ومعذره ان كنت قد اطلت عليكم ، فيجب دائماً ان نقول الحقيقه واتمنى للحكومه النجاح لتحقيق برنامجها ٠

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ،

المتحدث الاستاذ طلال عبيدات ٠

السيد طلال عبيدات :

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين :

نستقبل اليوم حكومة السيد عبد

الكريم الكباريتي وبعد فتره ليست طويله تصمت فرق المطبلين لتأتي اشاعات التعديل والتغيير وترحل الحكومه من جديد ، انه بلاء من نوع اخر حل بهذا الوطن واهله الصابرين بلاء يستهدف قيم الخير والمحبة والمودة ليسود التهافت والاستجلاء ·

وحزين هذا الوطن الذي تتقاطعه الازمات طولاً وعرضاً ومن كل جانب ، ازمات لاتحلها البيانات البليغة والخطابات النارية والوعود الجميلة ، بل ستزداد تعقيداً مادام النهد غير واضح وغير محدد يسير نحو المجهول ، ونحو المزيد من العبثية والضياع والعزلة ·

الزملاء المحترمون

ان هذا البلد الصغير الذي يعاني من شح الموارد والامكانيات ، وتثقل كاهل مواطنية الجبايات الضريبية والرسوم المختلفة ، وتزداد فيه يومياً شرائح الفقراء ومن هم دون خط الفقر ، هذا البلد يضرب الرقم القياسي بعدد الوزراء والمستوزرين بشكل لا مثيل له في العالم الامر الذي جعل كل اسرة تعيش فوق ترابه تنتظر دورها ليكون منها وزير او اكثر بغض النظر عن اية مؤهلات او متطلبات موضوعية ، مما حول موسسات الوطن الى هياكل منهكة متهاوية بعد ان فقدت عنصر الاستقرار ، واصبحت عرضة للتجارب المختلفة ، واصبحت اقطاعيات وحواكير تحكمها الشلل والمحاسيب الذين يستأثرون بخيراتها ومنافعها ، في الوقت الذي تغيب فيه عن قصد وتصميم كفاءات اردنية مخلصة ونظيفة ، من حق وطنها عليها ان يكون لها دور في شرف خدمته ·

حضرات الزملاء المحترمين :

بالرغم من ان البيان الوزاري لم يخل من بعض الومضات والجوانب الايجابية الا ان سمته الغالبة جاءت بمبالغات ووعود هي اقرب للتمنيات البعيدة منها الى التطبيق العملي ، وكان اجدى بهذه الحكومة او غيرها ان تضع البرنامج الواقعي الذي يتناسب مع الامكانيات والموارد

المتاحة والزمن المتاح لها أي عمر الحكومة ، فالجميع يعرف امكانيات هذا البلد وموارده المحدودة ويعرف ان الانجازات التي تحققت لولا جهود ابناء شعبنا المتواصلة وعرقهم وكفاحهم ، كما ان قدرات الاردن وموارده لايمكن ان تتعاظم بين يوم وليلة لتتناسب مع الطموحات والتنميات الكبيرة الواردة في هذا البيان ، فهناك مشاكل معقدة كالفقر والبطالة بجميع اشكالهما ، والغلاء وتآكل الدخول ، والركود الاقتصادي مما لايمكن معالجته بمثل هذه البساطة ، ولايمكن للزيادات الطفيفة على الرواتب والاجور ان تتناسب مع الغلاء وتصاعد الاسعار المستمر ·

على اننا لن نتوقف كثيراً عند هذه الوعود في البيان ونقول ان هذه الحكومة ستحسن صنيعاً اذا اوقفت التراجع ، لاننا نعلم علم اليقين ان الوصفات السحرية المفروضة علينا من الخارج في اطار مايسمى ببرنامج التصحيح الاقتصادي والخصخصة ورفع الدعم بكل اشكاله وفتح الاسواق للمنتجات الاجنبية دون اية قيود لن تجر علينا سوى المزيد من التراجع وتسوء الاحوال ·

ان هناك اغراقاً في المبالغة في جميع ثنايا البيان الوزاري لكنه كان قريباً من الحقيقه احياناً عندما اكد ان عملية التغيير والثورة البيضاء لايمكن ان يصنعها الفريق الوزاري ، لان التغيير الاجتماعي والاقتصادي عملية حراك طويلة وشاقة ومعقدة ، تتطلب اولاً تغييراً في النهج وحشد جميع الجهود الوطنية وتوجيهها ضمن اطار خطة زمنية بعيدة المدى للوصول الى الهدف المنشود الامر الذي لن يتاح لهذه الحكومة او لغيرها تحقيقه ·

ولكننا بنفس الوقت نؤكد على توجه الحكومة بالتصدي للتجاوزات والاعتداءات على كرامات المواطنين وحقوقهم بشتى اشكالها ومعانيها ، كما نؤكد على توجه الحكومة نحو اطلاق الحريات العامة ، وحماية حقوق الانسان وحرية الفكر والتعبير والصحافة واحترام الرأي الاخر

واعتبار المعارضة جزءاً اساسياً في بناء هذا الوطن ، كما نؤكد على محاربة الفساد بكل تجلياته وتعبيراته ، ومحاربة المحسوبية والاعتداء على فرص الاخرين ، ونحث الحكومة على محاربة الشللية والقضاء على الاقطاعيات والحواكير في المؤسسات العامة واجهزة الدولة ، كما نحذر من التدخل في شؤون النقابات المهنية والاحزاب وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني ،بل نؤكد على ضرورة دعمها ومساعدتها كما نؤكد على المحافظة على استقلالية القضاء وعدم تسببه وتحقيق استقلاليته الكاملة والاستجابة لحاجاته ومطالبه لرفع مستوى ادائه في تحقيق العدالة والنزاهة والموضوعية .

حضرات الزملاء

ليس هناك من مصلحة للاردن من قريب او بعيد ، ولامن مصلحة لمواطن اردني واحد على امتداد هذا الوطن التدخل في شؤون العراق الداخلية او في شؤون اية دولة اخرى، وعلى العكس من ذلك فانه وبكل المعايير القومية والوطنية والدينية وحتى بمقاييس المصالح ، فان مصلحتنا تستوجب ترك العراق وشأنه ليقرر مستقبله بنفسه ، فالعراق الشقيق كان وسيبقى عمقنا الاستراتيجي والامني والاقتصادي ، والسند والظهير الذي قدم لنا كثيراً من السراء والضراء وحتى في ايام محنته برغم المعاناة التي يتعرض لها شعبه العزيز .

وان عودة علاقاتنا مع دول عربيه بعينها ، او تمتين علاقاتنا مع دول غير عربية لاتعني الضرورة ان تكون على حساب مصلحة الاردن والاردنيين واقتصادهم وامنهم ، فالوضع الاقتصادي في الاردن سيصاب باضرار فادحة وسيعاني المواطنون في رزقهم ومعيشتهم اذا اختلت المعادلة المرتكزة على حجم معين من الصادرات الاردنية للعراق والحصول على النفط العراقي بالسعر الاقل نسبياً .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

وعلى صعيد آخر فانه ليس خافياً على احد ان برنامج التطبيع مع العدو الصهيون مهمة رئيسة لهذه الحكومة ، هدفها تحويل معاهدة وادي عربة واتفاقياتها وملاحقها الى حقيقة على ارض الواقع العملي . بغض النظر عن هوية الاردن العربية الاسلامية .

واذا كانت مسألة العلاقات الخارجية تديرها الحكومة بطريقتها ، فإنه ليس بإمكانها تطويع هذا الشعب المؤمن الصابر على الإلتقاء مع من لايرغب باللقاء معهم ومصافحة اليد التي لا يرغب في مصافحتها .

إن ما نشهده من سرعة زائدة في التطبيع مع العدو الصهيوني وعقد المزيد من الإتفاقيات الأردنية الإسرائيلية ، انما يستوجب بالضرورة عزل الأردن عن محيطه العربي والاسلامي برغم كل التطمينات والتصريحات التي تصدر الينا صباح مساء .

ولكن الاردن كان وسيبقى عربي الوجه ، اسلامي العقيدة ، وسيبقى مصيرة مرتبطاً بمصير امته العربية والاسلامية ، لابمصير اليهود قتلة الانبياء ، وغاصبي فلسطين ، ومكسري عظام ابناء الانتفاضة الباسلة ، ولن يكون الفيصل بيننا وبين اليهود الا كتاب الله العزيز القدير ، انه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، الزملاء ارفع الجلسة للاستراحة ثم نعود .

- هنا تم رفع الجلسة للاستراحة -

* استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني نعود لاستئناف الجلسة .

المتحدث الاستاذ خالد عبد النبي.

السيد خالد عبد النبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الامين

سيدي الرئيس ايها الاخوه النواب الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

احترام واقدر ما تعهدت به الحكومة الرشيدة في بيانها الوزاري الذي جاء متطابقاً مع كتاب التكليف السامي لهذه الحكومة وليس لي أي اعتراض او انتقاد لماجاء به حيث جاء هذا البيان منسجماً مع تطلعات الشعب والتي تعهد بتنفيذها دولة الرئيس .

على تحديد مواقعهم والسيطره على مراكز تواجدهم وتحديد من يسمح لهم بالعمل على ضمن المهن المطلوبه فعلاً ، واجبار الشركات والمصانه على تشغيل الاردنيين اولاً وتهيأة الجو المناسب لهم وعدم مضايقتهم لاجبارهم على ترك العمل لتشغيل العماله الوافده الرخيصه بدلا منهم ، وتهيأة العمال الاردنيون لتغطية النقص الحاصل بالبلد بايجاد مدارس ومعاهد تخرج الاختصاصين وعدم تشغيل العمال والصناعيين غير العرب في أي موقع عمل اردني .

١ - سعي الحكومة المتواصل للحد من ارتفاع الاسعار وخصوصاً للمواد الاستهلاكية والتي يرزح المواطن تحت وطأتها والتي اصبحت لاتطاق بسبب جشع التجار وعدم السيطرة على السوق والحد من التلاعب بقوت المواطن وارزاقه .

٢ - تفريغ المملكة من القوى العامله الوافده والتي تتواجد بكثره واصبحوا يشكلون عبئاً على هذا البلد وناهبين لخيراته واموالهوالعمل

٣ - اعادة النظر وتحديث خطوط النقل ووسائطها في القرى لتغطية حاجة المواطنين وايصالهم بالسرعة الممكنة لمواقع عملهم واعطاء رخص نقل لسد العجز .

٤ - دعم المتقاعدين العسكرين وزيادة رواتبهم وخصوصاً للذين لم يحصلوا على زيادة في الراتب من رتبة ملازم وحتى عقيد واعادة دراسة اوضاعهم .

٥ - اعادة النظر بالتقسيمات الادارية لانها غير مرضية ومجحفة وتسبب الغبن لبعض المناطق .

٦ - احترام حقوق الانسان الاردني وتوزيع جهد الدوله على كل المواطنين بحيث ينتفع منه الجميع وعدم توجيه النفع الى فئه دون اخرى ، ويجب ان يحسب حساب المنطقه التي امثلها بوظائف مراكز الدوله الرئيسيه على مستوى وزراء وامناء عامين او على الاقل موظف من الدرجات الاولى والثانيه والثالثه لاننا مواطنون ولنا حقوق وعلينا واجبات لم نكن نقصر بها ، وانا اطالب دولة الرئيس شخصياً وهو المنادي بالعدل والانصاف ان يطلب من حكومته ان يقدموا له كشفاً باسماء الموظفين العجارمه من هذه الدرجات العليا ، ألسنا مواطنون نحمل الجنسية الاردنية حتى ولو بالتجنس اليس لنا الحق ان نطلب بأن يحسب هذا العشائر اليس من العار ان نظلم في هذا البلد الطيب بلد المليون وزير ، انا متأكد من ان العنصرية لن تتسلل لهذه الحكومة النظيفه .

٧ - احد المطالب هو اعفاء صغار المزارعين من القروض والتي اعطيت لهم عن طريق المنظمه التعاونيه ومؤسسة الاقراض الزراعي ولان المزارع تعرض لويلات متتاليه سببت له الخساره وفقدان لك شيء بسبب القحط ومجالات التسويق وعدم اكتراث المسولين والحصار الجائر وعدم قبولنا عربياً ، واعتبار قروض المزارعين جزء من خسارة الحكومة التي عوضتها لمساهمين بنك البتراء ، وزيادة الدعم لمؤسستي الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونيه وان تعطي شيئاً من ضريبة المبيعات والتي لا يعرف مدى تزايدها وقد وافق عليها هذا المجلس الكريم .

سيدي الرئيس

٨ - انني اطالب دعم القيادات الشعبية وشيوخ العشائر مادياً ومعنوياً وعدم تهميشهم،واحترامهم في كل المجالات واعتبارهم مسولين عن عشائرهم ودعم وتنمية عاداتهم الاصليه .

٩ – اعطاء المحافظين صلاحية التشغيل والتوظيف في كل الدوائر الموجودة بالمحافظة من ابناء المحافظه وعدم تعيين أي موظف من خارجها الا للندره او لوظائف معينه .

١٠ – تشكيل لجنة وزاريه لمعالجة الجفاف ووضع الخطط الكفيله بتخفيف وطأة الفقر وتوفير الحبوب والماء والمواد الاستهلاكيه للمواطن وتوفير الاعلاف والماء والعلاج للثروه الحيوانيه وباسعار تتناسب ومداخيل المواطنين والتساوي بينهم .

١١ – الاردنيون اسرة واحده مترابطه والوزراء اردنيون ومن واجبهم التعامل مع كل الناس بسواسيه طالباً الابتعاد عن الاقليميه ، راجياً الساده الوزراء ان يحلوا مشاكل الناس على اساس العائله الواحده .

١٢ – اما السياسه الخارجيه فأنا مع التقارب العربي والعالمي ولكنليس على حساب صداقتنا مع اية دوله عربية اخرى .

هذه مطالبي وبانتظار رد كريم من الحكومه لتشعرني بالطمأنينه وتهدئ عن نفوس ابناء منطقتي مذكراً دولة الرئيس مصير قرى البنيات وام السماق الجنوبي والتي وعدنا بحلها والله يوفق الحكومه لتطبيق البيان الوزاري بحيث يعم الخير جميع ابناء هذا البلد الاعزاء في ظل القائد الواثق المطمئن والذي اعطى كل الصلاحيات لحكومة الشباب منتظرين العمل السريع بالثوره البيضاء التي يراقبها جميع افراد الشعب .

وبصفتي احد اعضاء جبهة العمل الوطني فأنني مع التزام هذه الجبهه .

والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الزميل عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام بعد الاستماع الى بيان

الحكومة الشامل الجامع على لسان دولة رئيس الوزراء وقراءته بعناية اود ان ابدي الملاحظات الانتقائية التاليه:

اولاً : ذكر البيان في الصفحه الخامسه ستتقدم منكم بقانون الانتخاب لتعظم فيه الديمقراطيه ، فالسؤال : متى ستقومون بتقديم هذا القانون ، علما بأن الدورة البرلمانية الحالية توشك على الانتهاء وهل سيقدم في دورة استثنائية يكون ضمن جدول اعمالها هذا القانون ؟

ثانياً : يقول البيان في الصفحه الخامسه ، سنسعى لرفع مستوى الاعلام المسؤول وتقويمه ودعمه ، كيف ستم ذلك وانتم تقومون بفك ارتباطه عن وزارة الاعلام والغاء الوزارة والابتعاد بالاعلام حتى عن الرقابة ومساءلة المجلس من خلال وزارة الاعلام او التدخل المباشر من قبل السلطة التنفيذية لصالح النهج السوي ؟

ثالثا : يذكر البيان في الصفحة السابعة عشره ، لن تالو الحكومة جهدا في تفعيل وتعميق مفهوم اللامركزية واللاادارية ، اقول ان هذه فكره لامعة الا انني اخشى ان اللامركزية هذه تزيد وتطيل حبل الروتين الاداري بانشاء حلقات اضافية اخرى تعطل وتعيق الاسراع في البت في القضايا والقرارات والانجاز عموماً وتكون ايضا مرتعا خصبا للترهل والتضخم في الجهاز الاداري والاعباء المالية المترتبة على الدولة بعكس ما تهدف اليه هذه الافكار .

وبهذه المناسبة لابد وان اذكر ان نظام التقسيمات الادارية الاخير قد أنشأ اثني عشره محافظة وحوالي ثلاثين لواءً سينشأ في كل منها مديريات او دوائر تمثل الوزارات المختلفة وما تتطلبه هذه من منشآت للدوائر وتكاليف ادارية اخرى وتجهيزات وسيارات و .. الخ ، ولهذا فانني اقترح اعادة النظر ليس في التقسيمات الادارية انما تبقى المديريات الرئيسية في مراكز المحافظات او اعادة النظر في الانظمة الادارية للاولوية توفيرا للجهد والمال.

رابعاً : ورد في الصفحة الحادية والعشرين ، من البيان " اهتمام الحكومة بالتخطيط الاقليمي وتحديد استعملات الاراضي والانشطة المختلفة " اقول لقد أنشئ في وزارة البلديات سابقا دوائر للتخطيط الاقليمي لنفس الغرض المذكور غير ان ذلك لم ينجح ومرد ذلك في رايي لعدم وجود اجهزة ادارية مسوولة ومحايدة بعيدة عن تصادم المصالح العقارية في هذا الشأن هذا بالاضافة الى ان الامر قد استفحل .

خامساً : في مجال السياسة الخارجية ، ذكر البيان " ستبذل حكومتي قصارى جهدها وبكل اخلاص للتخلص من رواسب غزو الكويت .. الخ " وتلمح الفقرة الى اننا كنا نحن قد اخطانا في الماضي ونلتمس الصفح والغفران من بعض الدول مثل السعودية والكويت ومصر .. الخ ، اختلف معكم في هذا الشأن فان موقف المملكة الاردنية الهاشمية آن ذاك الموحد خلف القيادة الهاشمية العربية كان موقف قومي مبدئي صحيح ، واصبح هذا الموقف جزءاً من تاريخ هذا الشعب والقيادة فلا يجوز النكوص عنه او محوه .

سادساً : كما يقول البيان ايضاً في صفحة (١٠) نعلن في الوقت نفسه اننا مع الشعب العراقي ومع كل جهد من شأنه ان يخفف من معاناته وتمكينه من حقوقه في الحرية و الديمقراطية والتعددية التي تنسجم مع ما في مكوناته من تعددية التي تنسجم مع ما في مكوناته من تعددية وتنوع " هلا غيرتم هذه العبارة " تخفيف المعاناة " حمالة الأوجه وهلا قلتم بعدها " برفع الحصار الظالم عن شعب العراق وانقاذه من المجاعة والمرض والموت حتى يلتفت بعد ذلك الى الديمقراطية والحرية والتعددية الفكرية وليست التعددية الطائفية العنصرية ؟ وهل الشرط الوحيد لرفع الحصار هو اتباع النهج الديمقراطي والتعددية ؟

معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام

ان قضية العراق اصبحت قضية مركزية لنا ولغيرنا ، لما بين الشعبين العربيين من الروابط القومية والحياتية المشتركة .

واود ان انوه ان رايي هذا في قضية العراق ينبثق عما احسه واسمعه من الجمهرة العظمى من المواطنين بمختلف فئاتهم وطبقاتهم ، ومادمنا دولة الديمقراطية والحرية ، فواجبنا يقتضي ان نعتمد في سياستنا تجاه القضايا والمحورية والمصيرية على قياس الرأي العام واخذه بعين الاعتبار .

معالي الرئيس الاخوه الزملاء الكرام

كلمة حق اقولها ان هذا البيان الجيد قد احتوى على طموحات جامعة في الحاضر والمستقبل ومنها ما يمكن تحقيقه في الاشهر القريبة ومنها ما يحتاج الى الجهد والمال والزمن مع التركيز على المؤسسة في التنفيذ لدى هذه الحكومة والحكومات التالية المتعاقبة ، ولهذا فانني اقترح على دولة الرئيس والحكومة ان تتقدم بخطة مقرونة بعاملي الزمن والامكانات المادية للتنفيذ يكون اساسها الافكار والوعود التي وردت في البيان على ان تناقش من قبل المجلس الكريم باسلوب موضوعي وبطريقة تثري الخكة هذه وتكون منهجا الحالية والحكومات القادمة وان يحافظ عليها رائد المسيرة ومجلسكم الكريم بدوزاته التالية .

وا لله أسأل ان يحفظ هذا الوطن عزيزا ثابتا على الحق منيعا بقيادة راعي المسيرة جلالة الملك الحسين المعظم .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الزميل سميح الفرح .

السيد سميح الفرح :

بسم ا لله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الزميلة المحترمه ، الزملاء الكرام

هذه الحكومة الممثله برئيسها وزملائه الاكفاء اخذت على عاتقها تحقيق الاهداف الوطنية النبيله التاليه وكما وردت في بيانها الواضح المعالم:

١ - محاربة الفساد والترهل الاداري بجميع صوره وعلى مختلف

الاصعده والمؤسسات .

٢ - المحافظة على الحريات العامه واحترامها في ظل حياة ديمقراطية شريفة نزيهة بعيدة عن منهج الاساءة .

٣ - احترام القضاء واستقلاليته والحرص على هيبة وازالة الشوائب التي لحقت بالنهج الديمقراطي .

٤ - دعم الصحافة مما يتمش مع حرية القول المسؤول ومن خلال انها المرآة التي تعكس قوة هذا البلد واصالته حيث انه مرجع دولي حكيم لكثير من القضايا العربية والعالمية .

٥ - العمل على الاشراف على الانتخابات بمنهجية جديدة ومطوره وصادقه من خلال هيئة قضائية لما تجسدت فيها النزاهه والمصداقيه .

٦ - ابراز الوجه الحقيقي الحضاري للاسلام السمح ، دين المحبة والاصلاح ولم الشمل ونبذ الفرقه .

٧ - حل مشاكل جوازات السفر والمواطنه والجنسيه بما يتمشى مع خدمة الوطن والمواطن .

٨ - استخدام جميع الامكانات المتاحه للقضاء على البطالة والفقر بالقدر الذي تستطيعه هذه الحكومه .

٩ - العمل على الاستقرار المالي والنقدي ما يحفظ قيمة الدينار الاردني وقوته الشرائية ومركزه النقدي العالمي .

لقد حازت هذه الحكومة الموقره بداية بالدراجة الاولى على ثقة قائد الوطن الغاليه حيث حددها المعالم الرئيسة لنهجها في العمل الوطني كما وردت في كتاب التكليف السامي من خلال ثورة بيضاء لتحقيق اهدافها الطموحة .

لقد اثبت دولة الرئيس السيد عبد الكريم الكباريتي من خلال سيرته الحميده عندما اسندت اليه حقيبة وزارة الخارجية انه اهل وكفؤ لتحمل المسؤولية ويكفي مثالاً على ذلك انه لعب دوراً بارزاً ملموساً في اعادة علاقات الأردن مع عديد من الدول العربية الشقيقه .

معالي الرئيس الزملاء الكرام

تضم هذه الوزراة الموقره اثنين

وعشرين وزيراً من الاخوة النواب الزملاء اضافة الى عدد اخر من الوزراء ذوي الخبرة والاختصاص والكفاءة .

للاسباب السابقة فإن هذه الحكومة تستحق منا كل دعم وموازرة والاخذ بيدها من اجل تحقيق الاهداف التي حددها ورسمها لها القائد وباني هذا البلد جلالة الملك المفدى وقد تعهدت بدورها بتنفيذها حسب ماورد في بيانها الوزاري بشكل يضمن خدمة الوطن والمواطن للارتقاء بالجميع نحو حياة كريمة شريفه في ظل قائد المسيرة جلالة الملك الحسين المفدى اطال الله في عمره ومتعه موفور الصحة والعافية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الزميل نواف القاضي .

السيد نواف القاضي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الكل منا استمع الى البيان الوزاري لحكومة دولة السيد عبد الكريم الكباريتي وكان هذا البيان شاملاً متكاملاً ونأمل من الله سبحانه وتعالى ان توفق هذه الحكومة بتطبيق مضمونه ، كونه اسطورة اذا نفذ كما جاء من قبل هذه الحكومة الرشيدة ولي بعض الملاحظات على النقاط البسيطة لها البيان :

اولاً : الزراعة

يعلم الجميع ان الزراعة في هذا البلد هي الاساس في موارده كون بلدنا لايملك النفط والمعادن وهذه الزراعة بحاجة الى تسويق والتسويق لم يكن سهلاً على المزارع وعلى المصدر والانتاج خصب والمصانع المتواجدة لرب البندورة تأخذ البندورة بسعر زهيد ، وتنوي في هذا العام الحصول عليها بواسطة جهاز الصلابة الذي اذا طبق يكون مشكلاً المشاكل مابين المزارع والمصانع ،

ونأمل ان يوضع حد لهذه المبادرة التي قد تكون حزيره للمزارع ، وكما يدعي اصحاب المصانع دراسة الاوضاع دراسة سريعة ووضع الأمور لصالح الأثنين معاً وتنشيط القائمين على هذه الامور بدم جديد ومن الاشخاص الذين لهم خبرة وسمعة طيبه تجاه ابناء هذا البلد .

ثانياً :

لقد قامت حكومة دولة السيد طاهر المصري اثناء استلامها بالسماح من الفوائد لصالح المزارعين بمبلغ خمسة ملايين دينار وقامت حكومة دولة السيد الدكتور عبد السلام المجالي باعفاء المزارعين من الفوائد بأحد عشر مليون دينار والمفروض على دولة النائب السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي واخوته الوزراء النواب ان يقوموا باعفاء المزارعين من الفوائد كون المزارع اصبح مهموماً ومشاكله لايمكن حلها ومرتبكا مالياً ومعنوياً وبحاجة الى الاخوة الزملاء الذين تولوا السلطتين التنفيذية والتشريعية في هذه الحكومة ليخففوا هموم المزارعين التي لايمكن حلها الا من قبل هذه الحكومة اذا ارادت حلها كونها حكومة الشعب ، كما هذه التركيبة التي نراها جميعاً في السلطتين التشريعية والتنفيذية .

ثالثاً : الثروة الحيوانية

يعلم الجميع بان هذا العام جاء جافاً و لم يمر على بلدنا مثل هذا الجفاف وان الثروة الحيوانية بحاجة الى دعم حكومة الشعب وان الاعلاف التي تصرف لهذه الثروة لم يستلمها اصحابها كاملة بل يستلمها القليل منها وان الاعلاف معومة للتجار والاشخاص الذين لا يقومون بتربية الماشية ، لعلم هذه الحكومة بان السوق السوداء تقوم ببيع هذه الاعلاف بمبلغ يتراوح ما بين مئة وثلاثين ديناراً ومئة وخمسين ديناراً للطن الواحد ، ولا توجد عدالة بالتوزيع واصبح مربوا هذه المواشي بحيرة من امرهم .

ارى ان تصرف لهذه المواشي استحقاقاتها كاملة كونه لا يوجد مراعي حتى تترك الأمور كما هي ،

ثم الاسراع في احصاء هذه الثروة بشكل ينصف الجميع وعدم تمكين التجار وشبه التجار من الحصول على هذه المادة ، واناشد الاخ الزميل وزير التموين بفصل مراكز الاعلاف وخاصة في محافظة المفرق عن المركز الرئيسي وتوزيعها على الاقضية للتخفيف من سيطرة التجار وشبه التجار والخلاص من السوق السوداء.

رابعاً : وزارة التربية والتعليم

نأمل من معالي وزير التربية والتعليم بخصوص خطة الأبنية المدرسية وصيانتها ان تستمر من قبل معاليه وعدم التغيير فيها وكذلك الاهتمام بالأبنية المدرسية المستأجرة واستبدالها بمدارس حكومية ونأمل ان ينتهي الوضع من التدريس المسائي للطلاب والطالبات بالنسبة لمحافظة المفرق فيوجد فيها مديريتي تربية احدهما تضم حوالي (١٨٩) مدرسة والثاني تضم حوالي (١١٣) مدرسة ، ونأمل ان تكون المدارس التابعة لقضاء حوشا وقضاء سما السرحان والقرى التابعة الى لواء القصبة كالخالدية والثغرة والزعتري ومنشية السلطة وحي الناصرية وحي البوادي والباعج وحويجة والزيدية والنهضة وروضة الرويعي وام السرب والمنصورة ان تكون لها مديرية تربية لترعى شؤونها كونها تعد هذه القرى من اصل البادية الشمالية .

خامساً : وزارة الداخلية

هناك اخطاء في التقسيمات الادارية وارى من واجبي لفت نظر الحكومة اليها والتفكير بها ودراستها دراسة وافية واذا ثبت ان الامر يتطلب تصحيحها فليكن ذلك :

أ - بلدة الخالدية عدد سكانها مايقارب خمسة وعشرون الف نسمة وتبعد عن القصبة مسافة اكثر من اربعة اقضية قضاء رحاب وقضاء حوشا وقضاء سما السرحان وقضاء ام الجمال وكذلك عدد سكانها اذا ما قورن بهذه الاقضية فهي اكثر من أي قضاء من هذه الاقضية فارى ان تكون قضاء اسوة بغيرها من هذا الاقضية .

ب – اذا اردنا ان تبقى تسمية لواء البادية الشمالية فمكانه برأيي ان يكون بضواحي مدينة المفرق من الجهة الشمالية الشرقية حتى يشمل الاقضية التاليه : قضاء حوشا قضاء سما السرحان وقضاء الخالدية المقترح والقرى التالية : ام السرب والنهضة وروضة الرويعي والباعج المشرف الزبيدية وحويجة ومنشية السلطة حي الناصرية وحي الوادي وثغرة الجب والخالدية والمنصورة وبهذه الحالة تكون البادية غير مجزئة ويشملها لواء واحد للجميع للنظرة المستقبلية لمساحتها وكثافة سكانها فمن المحتمل ان تعد محافظة مستقبلاً ، واذا صح ماورد نأمل تنفيذه ،

سادساً : وزارة المياه

يعلم الجميع بأن محافظة المفرق غنية بمياهها واصبحت تغذي العاصمة عمان واما في ايام الصيف تواجه ازمة مياه في محافظة المفرق وفي البادية الشمالية بشكل خاص ، للانصاف بان بعض القرى قد حفرت لها سلطة المياه الآبار الارتوازية وامورها اصبحت جيدة نأمل ان يتم هذا البرنامج يشمل بلدة حوشا والحمراء والزعتري والقرى التي لايوجد فيها آبار من قبل السلطة حتى تنال نصيبها اسوة بغيرها من القرى – وكما ان هناك خطوط قديمة ضمن هذه المحافظة واخص بالذكر البادية الشمالية ومياهها تتسرب دائما بشكل عشوائي اوحي الاهتمام بها وتجديدها والاشراف على صيانتها المستمرة ،

سابعاً : وزارة البلديات

البلديات جميعا مديونة وشوارعها سيئة وعند مراجعة رؤساء البلديات لمعالي الوزير فيجادلهم لايوجد فلوس ومخصصات واذا طلبوا قرضاً يرد بأن البلديات مديونة حتى تسدد القروض نأمل ان يكون هناك حلاً لانعاش البلديات وخاصة في الريف والبادية ،

البيئة :

هناك محطات تنقية في محافظة المفرق كالخربة السمراء ورباع ومكبات عدة مبعثرة في انحاء المحافظة وكذلك مكب الاكيدر الطامة

الكبرى وقد هللنا ورحبنا بالمصانع في محافظتنا لانعاشنا ولن نستفد منها الا بتلوث البيئة ، و لم يكن هناك عدد من ابناء المحافظة ليعمل بهذه المصانع فأصبح ابناء المحافظة متفرجين على هذا الوضع الذي يأتي عمال هذه المصانع من عمان والزرقاء والرصيفة ثم يعودون في المساء علماً بأن شباب محافظة المفرق واهلها احق بالعمل في هذه المصانع ونأمل من حكومة الشعب الاهتمام بهذا الوضع الذي تعيشه محافظة المفرق واذا لم يتم ذلك نكون قد استفدنا تلويث البيئة كما ذكرت واما ابنائنا ينطبق عليهم مثل " طير الرها يأكل فول مصر ويبيض في العراق " ،

ثامناً : وزارة التنمية

يوجد عائلات مستورة في محافظة المفرق وخاصة في البادية الشمالية ، نأمل من معالي وزير التنمية الاهتمام وتنشيط القائمين على هذا العمل الخيري والتفتيش عنهم والاهتمام بأوضاعهم كونهم الأغلبية منهم يترك امرهم لله عز وجل وكلنا بيد الله سبحانه وتعالي ،

تاسعاً :

الفت نظير هذه الحكومة بان البادية من رم حتى الحدود السورية شمالاً ، سكانها اذا حصيت توازي محافظة كمحافظتي الكرك والبلقاء لابل اكثر من ذلك وتعتبر المحافظة الثالثة بعد محافظة اربد والزرقاء ، وبعد فك الارتباط القانوني والاداري مابين الضفتين الغربية والشرقية نالت هذه الفئة ثلاثة حقائب وزارية هي الصحة والمواصلات والدولة ثم تقلص هذا العدد فيما بعد الى حقيبتين ثم تقلص هذا العدد في هذه الحكومة الى حقيبة واحدة ، ونكن لهذا الوزير كل الاحترام والتقدير العشائري والرسمي له ، ولكني اذكر دولة السيد عبد الكريم الكباريتي بهذا الموضوع كون هذه العشائر بدأوا يتحدثون معنا عن هذا الموضوع في هذه التشكيلة الجديدة ، اني لا ارغب ان اتطرق لذلك ولكني بصفتي ممثلا لأبناء العشائر فارى من واجبي ان اضع

النقاط على الحروف مذكراً بأن الدستور قد فصل مابين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية .

ان السلطة التشريعية رئيسها من هذا المجلس الكريم وقد عين رئيساً من قبل هذا المجلس ملفتاً نظر دولة الرئيس لذلك ، وهذا ما سمعته من ابناء " من شتى المنابت والاصول " كما ذكر القائد الحسين المعظم ، نعم الزرقاء لم تمثل في هذه الحكومة ومحافظة اربد مثلت بالقصبة وتركت الالوية ، رغم كل ماذكر فان صاحب الثقة قد سمى هذه الفئات "من شتى المنابت والاصول " ولكننا نحن ابناء هذه الفئة نومن بالله اولاً ونعتز بالقيادة ثانياً وننفذ بكل احترام ومحبة وتقدير لصاحب الثقة الذي اولاها لهذه الحكومة واحتراماً للشعب الذي اتى بهذا الرئيس وزملائه النواب من اعضاء هذه الحكومة ومحبة ووفاء للزملاء لأغلبية هذه الحكومة واحتراماً لاخوانهم غير النواب فاني امنح ثقتي لهذه الحكومة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الاستاذ جميل الحشوش ،

السيد جميل الحشوش :

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمون.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ابدأ فاقول ان هذا الوطن يستحق علاقة محترمة متزنة متوازنة بين سلطاته كافة وخاصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لان مثل هذه العلاقة ، هي استحقاق دستوري اولا ، وهي استحقاق وطني شعبي ثانيا ، وهي ثالثا مسألة اخلاق وشرف ومادة ميسرة للانجاز على افضل وجوهه ومستوياته .

واسجل من على هذا المنبر الجليل ان زميلنا دولة الاخ عبد الكريم الكباريتي ، قد تفهم هذه المعاني وادركها ، وعبر عنها وترجمها كتابة وقراءة في بيان حكومته وكذلك عبر

عن ذلك تعبيرا ناصعا عندما اختار واحدا وعشرين زميلا نائبا ، للمشاركة معه ومع بقية فريقه الوزاري في تولي المسؤولية .

واني اؤكد على ان اختيار زملائي النواب في حكومة ابي عون كان تحت الاحساس بكفاءات مجلس النواب ، وتحت الاحساس بما لهم من صفة تمثيلية وعمق وامتداد شعبي فهم ونحن ما طالته المغرفة من قدر شعبنا.

ولا اظن ان العين المتصفة تخطئ ذلك او تقفز عنه ، كما ان هذه العين لاتستطيع القفز عن حقيقة ان الكمال لله وحده وان الخطأ ، لابل عدم الكمال ، هو من حقائق الحياة وطبائع البشر ويهمنا ان نسمع ردود فعل موضوعية متجردة ناقدة على التشكيل الحكومي – لان ذلك من صلب واجباتنا ومن اساس مهماتنا كنواب نطمح قبل التفكير في منح الثقة او حجبها ان يتسم التشكيل الحكومي باكبر قدر من التجانس الذي هو المقدمة الموضوعية لبناء روح الفريق ولتمكينه من التحرك والادراء وفق اتساق يفضي الى الاتفاق ويسوؤنا ويسوء كل الوطنيين المخلصين الذين يحرصون على مشاهدة مختلف سلطات وطنية ، تعمل بتعاون وبتكامل بموضوعية ، ونزاهته وكفاءة ، بعيدا عن ضغط الغريزة البدائية والشخصانية والفردية التي لانقرها بداية لايقرها شعبنا واعلامه ومثقفوه وفعالياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

علينا ان نحدد موقف واضحا من هذه المسألة ، مسألة صب النقد واللعنة احيانا على الحكومة ، لمجرد ان رئيسها لم يحمل الناقد معه في مركبة الحكومة ، فقد اوشكت العصبانية المتصلة بهذه المسألة والمغطاة بقشرة فاضحة من الانانية الى منسألة يسجلها علينا الغرائز البدائية والوقوع تحت تأثيرها الى درجة تفقدنا السيطرة على صورتنا وادائنا .

ان صورة مجلس النواب الزاهية ، هي امانة في اعناقنا ، ومواصلة الحفاظ على تقاليد وصورة هذا

المجلس العريق ، امانة لا نملك ان نفرط فيها او نشوهها .

انني سيدي الرئيس - احترم كل الاحترام من سيحجب الثقة لاسباب موضوعية محددة يمكن ان تقره عليها واحترام كل الاحترام من يقدم حججاً منطقية مقنعة ليس لحجبه الثقة فحسب ، بل لمنح الثقة ايضاً .

انني اجد ان مشاركة اليسار الديمقراطي والليبراليين التقدميين والمثقفين الوطنيين في هذه الحكومة تعبيرا عن المسؤولية الوطنية وتطبيقا لمفاهيم محددة جاءت في بيان الحكومة تمثل في مد اليد وفتح القلب للقوى السياسية الاردنية المشروعة والتعاون معها وانصافها باعتبارها جزءا اصيلا من شعبنا .

واعتقد ان تجربتنا الاردنية الديمقراطية هي مادة احتذاء دروس ، فهذه هي المعارضة الديمقراطية الوطنية تعرب عن حرصها على المشاركة في المسؤولية وعلى تماسك الجبهة الداخلية وعلى امن واستقرار الاردن وتنضوي تحت مظلة العرش الهاشمي المتجلي بالمشروعية الدينية والتاريخية والدستورية فاي نجاح اكبر من هذا واي رشد .

معالي الرئيس - الزملاء المحترمون

ان الراي الواحد سينزلق الى النفاق والى الانتهازية السياسية والى الاضرار البالغ بمصالح الشعب واخطر من ذلك وافدح ان حصار المعارضة البرلمانية الدستورية والحزبية الدستورية هو قتل متعمد لفكرة الاصلاح وسوق مباشر الى فكرة الثورة فما لا يتحقق بالحوار يتحقق بالنار ، ولذلك فانني اثمن اعلان الحكومة في بيانها عن عزمها على فتح الحوار مع كافة التنظيمات السياسية والحزبية المرخص لها قانونا .

واؤكد هنا ، انني اعني المعارضة الدستورية الاردنية فقط ولا اعني تجار السياسة ومتحرفي القبض من الخارج ومعتمدي الصرف والقبض لانظمة الانتهاك الفاضح المريع لكرامة البشر وابسط واول حقوقهم الطبيعية الانسانية .

ولن يستقيم الامر الا اذا اعدنا الاعتبار لمفهوم الوطن الذي يستحق ان نعطيه فنحميه لامفر من اعادة الاعتبار الى القيم والمثل والانتماء الوطني القومي فبدون ذلك سيخرج الناس من جلودهم وسيعصفون بالسلام الاجتماعي في طرفة عين وستكون الفوضى والدمار .

ان من البيان لسحرا ، وان بيان الحكومة ينطوي على كل القيم والمثل التي نريدها فهل ينجلي البيان عن اداء مخلص لترجمة الشعارات والوعود الى حقائق ان مهمة الحكومة على درجة عالية وقاسية من الصعوبة ولسنا نقبل ان لاتنجح الحكومة في مهامها لان نجاحها هو نجاح للشعب بل نجاة له .

ونؤكد على ان السلام هو هدف منشود لجميع بني البشر ولكنه السلام الذي لايتم في ظله استمرار الاحتلال للضفة الغربية ولجنوب لبنان وللهضبة السورية نؤكد على الديمقراطية والحريات العامة ونؤكد مع ذلك على سيادة القانون وضبط التجاوزات والتطاولات فلسنا في وضع يسمح لنا بالتهاون في مسألة الامن والاستقرار ، فمسألتنا الديمقراطية والامن مسألتان متلازمتان تلازما جدليا وهما وجها عملة واحدة لا انتقاء فيها .

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمين

اود ان اشيد بتمثيل الاغوار الجنوبية في هذه الحكومة ، لاول مرة في تاريخها !! واسجل تقديري لهذا الانصاف الذي يستدعي كل الاحترام .

مترافقا مع هذا الانصاف والتوازن الذي تم في تمثيل محافظة الكرك ، حيث شمل ذلك غورها وشمالها وجنوبها ووسطها ، والمسألة الجديرة بالاهتمام الاكبر ايلاء الزراعة تلك الاهمية البارزة في ثنايا بيان حكومة ابي عون المقدم الى مجلسنا ، فقد استمعنا وقرأنا منهجا محددا لمعالجة المشكلات المستعصية التي يعاني منها قطاع الزراعة عامة والمزارعون بوجه خاص .

وكم كان الحلو سيكمل ، لو ان

بيان الحكومة تطرق الى مسألة مديونية صغار المزارعين ، تلك المديونية التي تكبدوها لانهم ارتبطوا بالارض واخلصوا الى تقاليدهم الوطنية و لم يفقدوا الرجاء في حكوماتهم في ان تعالج هذه المعضلة التي لا حل لها الا بازالتها كليا ، فالمزارعون عاجزون كليا عن السداد لا لانهم حصلوا على ارباح فانفقوها في الكازينوهات والبذخ والسفه المالي، بل لانهم لايملكون والديون عليهم ستظل ديونا دفترية لاتنتهي الا بوضعهم في السجون جنبا الى جنب مع المجرمين واللصوص والقتلة ومنتهكي الاعراض او بتجريدهم من املاكهم وحيازاتهم الصغيرة وتسليمها الى كبار الرأسماليين والاقطاعيين ونهازي الفرص والكوارث ومصائب العباد .

انني امل ان تاخذ هذه الحكومة المبادرة الوطنية والانسانية والاخلاقية فتعلن عزمها على شطب هذه الديون، فقد دفع بلدنا مئات الملايين من الدنانير بسبب كارثة بنك البتراء الاقتصادية ودفع مئات بسبب كارثة الملكية الاردنية عالية ودفع وسيدفع مئات الملايين على الشركات المتعثرة التي يعلم الله ان قسماً كبيرا منها ذهب بسبب سوء الادراة والسمسرة والنلب والنهب .

ان مديونية صغار المزارعين ، لا تقع في التصنيف المذكورة وان عشرات الالاف من المزارعين المقرضين المهددين بالسجن او بالهرب الى الخارج كما حصل او بيعهم المزاد العلني النجس ، هم جزء اصيل من هذا الشعب وهم كادحوه وعماد عرشه الهاشمي المفدى .

اريد ان اسمع الان من دولة الرئيس الذي تحلى بالانسانية والاخلاق الحميدة على شطب المديونية الزراعية الصغيرة الان ، هذا هو الشعار المنتظر ان ترفعه حكومة وطني وبلدي .

معالي الرئيش – الزملاء المحترمين

كلنا تفاؤل بان ننظم علاقة بمجلس النواب بمجلس الوزراء لما فيه مصلحة هذا الوطن العزيز الذي يواجه

تحديات نوعية قاهرة ، وتحتاج مواجهتها الى التعاون والتشارك في تحمل المسؤولية ، ولن يرحم شعبنا من يجعل نفسه عضا في دواليب تقدم مسيرتنا الى الامام .

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

لقد جاء هذا البيان الوزاري ولا نريده كغيره من بيانات الحكومات السابقة نريده معلنا بالخير العميم ومبشراً بحل كافة المشاكل التي يعاني منها الوطن وعلى راسها مشكلتي الفقر والبطالة ، ونحن نرى كل يوم يزداد اعداد العاطلين عن العمل ، والفقراء يزدادون فقرا وينضم اليهم الكثيرون بفعل ارتفاع الاسعار ونقص القدرة الشرائية لتلك الدخول الضئيلة ان وجدت ولكن العبرة ليست في صياغة البيان وفي اطلاق الوعود ما العبرة تنسجم فيما يتحقق من هذه الاهداف والوعود واننا ننظر الى هذه الحكومة بان تتمكن من تحويل ماطرحت من معاني طيبة الى خصائص مادية ينعم هذا الوطن وتسهم فعلا في حل معضلة البطالة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

في مجال الزراعة ، الزراعة ايها السيدات والسادة هي العمود الفقري لاقتصادنا المحلي فمن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لماذا لايعطى المزارعون والزراعة نفس الفرص والحوافز التي تعطى للصناعة والصناعيين خاصة في مجال شركات التأمين والزراعة معرضة اكثر بكثير من الصناعة للنكسات نتيجة لتقلبات الطقس والافات الطبيعية ، لذا لابد من تأسيس شركات عامة او خاصة ليطمئن المزارع على قوت اولاده وسداد ديونه المتراكمة ، كما لابد من اقامة مشاريع اسكان حقيقية ومناسبة للمزارعين في تجمعات سكانية وبهذا تشجيع اهل الارض المشتتين في انحاء المملكة للعودة لزراعة ارضهم خاصة بعد اطمئنانهم على توفير التعليم المناسب والرعاية الصحية لهم ولابنائهم .

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

اننا جميعا مهتمون في موضوع الامن الغذائي ، فهذا شأن استراتيجي لابد من التأكيد عليه والتأكد من ان الحكومات المتعاقبة توليه اهتمامها ورعايتها القصوى فلا يجوز ان يكون امننا الغذائي رهينة بايدي الاجانب وتقلبات الاسعار والجشع وفي هذا المجال فانني اؤكد ان الدولة قامت منذ بضع سنين بتأجير اراضي في الجنوب لشركات خاصة باسعار ومزية من اجل انتاج الحبوب الضرورية ولكن هذه الشركات الخاصة قامت بزراعة الفواكه والخضار لان ذلك يوفر لها الربح الاوفر ضاربة عرض الحائط مصلحة الوطن والمواطن ولا زلنا مع الاسف وفي احسن الحالات نستورد اكثر من ثلثي حاجتنا من الحبوب والاعلاف من الخارج .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

انني ارى ان برنامج الحكومة يركز على موسسات العون الاجتماعي ورغم ذلك من نظرة انسانية لمساعدة الفقراء والمحتاجين الا انها تخلو من الحفاظ على كرامة الانسان والذي قال عنه جلالة الملك المعظم اغلى ما نملك لابأس بها ايها السادة من ان تقوم هذه المؤسسات بمساعدة من لا يستطيع العمل لكن لا تتفق وكرامة انسان قادر على العمل فلا مناص من تأمين العمل الشريف لكل اردني قادر عليه وفي رأيي ان جزءا هاما من الحل يكمن في توسيع مظلة الضمان الاجتماعي واعادة النظر في التقاعد الذي سيجري في سن مبكر بالاضافة الى التوسع في نشاطات صندوق التنمية والتشغيل وصندوق الملكة علياء وكذلك التدريب المهني بدلا من التركيز في سياستنا التعليمية على التدريس الاكاديمي وهذا يتطلب من الحكومة التفكير بكيفية زيادة ارباح موسسة الضمان الاجتماعي وجدوى استثماراتها .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

في مجال البيئة السياحية - ماهي الخطوات التي تريد ان تتخذها هذه الحكومة او تنوي اتخاذها في مجال البيئة بالنسبة للاغوار الجنوبية اسوة بالمناطق الاخرى في المملكة لقد خرجت علينا دائرة البيئة بدراسات وتحليلات كثيرة عن مناطق متفرقة من الاردن حول التأثيرات البيئية بسبب تلوث الهواء الماء لاسباب تواجد المصانع والاليات ولكني لم اسمع لاية دراسة حول البيئة في الاغوار الجنوبية من حيث التأثير المباشر للمناخ على حياة المواطنين هناك بالاضافة الى نشاطات البوتاس توجد هناك مشاكل مناخية يجب معالجتها بشكل جذري لتوفير الوقاية الصحية للمواطنين عدا عن ذلك ان مناطق الاغوار الجنوبية تستطيع ان توفر مراكز سياحية شتوية مثالية اذا ما قامت الدولة بتأسيس المراكز المناسبة للسياحة الداخلية والخارجية خاصة وان الجميع يعرف ان مياه البحر الميت وطينته يمكن استغلالها لاغراض علاجية يمكن ان تجلب السواح من كافة انحاء العالم مما يعود على الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي الخير العميم .

وبعد ،،،

فانني اتمنى الى دولة الرئيس والى فريقه الوزاري كل توفيق وان يكون هذا الفريق جديرا بثقة وامال الحسين القائد وشعبه الذي ينظر الى دولة الرئيس باعتباره واحدا من الشخصيات البرلمانية الوطنية المرموقة وان يقوم دولة الرئيس بالتعاون مع البرلمان في رقابة اداء الوزراء والقيادات العليا في الدولة اعلاء للدستور وللميثاق ولطموحات شعبنا في التقدم والرفاه وتحقيق اهدافه الكبرى ، وان يكون البيان الوزاري على ورق او حتى يتميز الاداء ن لاننا بحاجة ماسة الى اداء وطني عالي المستوى فالمرحلة دقيقة سواء على الصعيد الداخلي او العربي او الدولي وان خطأ تحسين النية لايختلف عن الخطأ مع سبق الاصرار .

ولا مجال لنا الا ان نستغل كل لحظة لرفع صرح الاردن بقيادة الحسين حفظه الله ووفقه ووفق على خطاه سمو الامير ولي العهد المحبوب ووفق على خطاه سلطاتنا الثلاث ، لنضع النموذج الديمقراطي الذي يحتذى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، ايها الاخوان في هذه الفتره اخر المتحدثين الاستاذ عبدالله اخوارشيده ثم نرفع الجلسة للاستراحة .

السيد عبدالله اخو ارشيده :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الزميله والزملاء الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،

قال سبحانه وتعالى بعد

اعوذ با لله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غداً الا ان يشأ الله واذكر ربك اذا نسيت وقل عسى ان يهدين ربي لاقرب من هذا رشدا ﴾

ايها الاخوه : لابد لي من نبذة كمقدمه بين يدي كلمتي فأقول .

لقد قرات مابين دفتي سجل خطاب البيان الوزاري لحكومة الزميل السيد عبدالكريم الكباريتي ولقد شدني حسن الديباجة لغوياً والاستدراج الذكي للقارئ لنقل الافكار والرؤى اليه والتي تدور في خلده وفريقه الكريم حول عموم محاور الشوون والشجون في الاردن العزيز وطرح تصورات الحلول المرتجاه لكل شأن وشجن بتتبع المنهجية تارة وبالقفز تارة اخرى الى مفردات اما هي لصيقة بغيرها وتم فصلها واما وحيدة الماهية لذاتها وما على من ذلك فقد اتى عليها البيان .

ولكن ما راعني من عموم البيان هو الجرأة على طرح السوقية لعموم مكونات المجتمع حكومة باجهزتها وشعب ببرلمانه ونقاباته وهيئاته

وشرائحه كلها للاشتراك في تحمل المسوولية للنهوض بواقع نعيشه ورثته هذه الحكومة وتسلمته من حكومات متعاقبة بعضها اصغب وهو في ذمة الله وبعضها ينتظر ، منها من احسن الاجتهاد ومنها من اخطأه التوفيق وأخذتها عزة الانفراد والشلليه فدمرت مادمرت وعمرت ماعمرت ان هي عمرت ، غير مبالية بحساب او مسأءله وكأنها تقرأ التاريخ لوقت صولجانها فقط وهمس هاجسها الخاطئ بقول لا ذاكره للشعب وستمحوها الأيام نقول لا وألف لا والله سبحانه وتعالى حسبنا وهو نعم المولى ونعم النصير .

اخلص من ذلك فأقول بانني ساركز في كلمتي على بعض المحاور تاركاً المحاور الاخرى لبراعة الزملاء واختصاصاتهم لنيلها بالتحليل والتقويم .

اولاً : الاقتصاد الوطني

لشد ما صدمت صدمة اثر صدمه مما ارى من الاستغراق في الخصخصه وكأنها الرقية او البلسم الشافي من كل عللنا الاقتصادية والركون الى القطاع الخاص لانقاذ اقتصادنا ضمن محوريه وطنية يتيمه مقرونه بامل الاشتراك في شرق اوسط جديد وشمال افريقيه وعلاقة وطيده مع الاتحاد الاوروبي ومشاريع مشتركه و، و ... اقول وبرغم سخاء الأوربيين والاصدقاء من الدول الاخرى في مد يد العون لنا .

اولا : من قال ان القطاع الخاص بمعزل عن القطاع العام ومشاركته الفاعله وتوجيهه في دولة تعد من دول العالم الثالث محدودة الامكانات وضعيفة البنى الاقتصادية ان تستطيع النهوض باقتصادها وتحفظ التوازن الاجتماعي وهي الاهم وان تحمي منتجاتها الوطنية وكثير يعرفه الاختصاصيون ، فالامر بحاجة لمراجعة شامله .

ثانياً : دولة الاخ ابو عون من قال اننا بيتمنا عن اقليمنا العربي المشرقي وهو مجالنا الحيوي والصحيح ان لا نصبح قشة تتقاذفها الرياح وندمر ذاتنا فمن يصمد لنا سلامة اقتصادنا

في ظل المتغيرات الدوليـة ومصالح الامـم والشـعوب والمقدسـة لديهـا وتقدمها على كل صداقة او ارتباط ، فنصبح كـالمنبت مـع الاقليـم العربي ولـو طـال الزمـن ومهمـا تراكمـت الاحتقانات بين الاشقاء فمـآل ذلك الى الزوال وهنا تكمن مصلحة شعبنا وامتنا واجيالها .

ثانياً : الحريات العامه

احسـنت الحكومـه وقـد راعـت الغـرم بـالغنم في هـذا المجـال حيث الزمت نفسـها بـالتزام القـانون العام عنـد ممارسـة المواطـن لحرياتـه الدستورية المقرره وما تعارفت عليه الشرائع السماويه من فاطر السموات والارض وخـالق هـذا الانسـان وكذلك المواثيـق الدوليـه والانسـانيه وهـذا اطـري توجهها السليـم مع مراعـاة الانضبـاط القـانوني في كـل مجال .

ثالثاً : السلام ومنجزاته

انني مـع السـلام العـادل والشـامل الذي يوفر لامتنا عامة وليس لـلاردن وحده وقفه تأمل ومراجعه للدمار الذي مس كيان الامـة العربيـة سواء ابان الحكـم العثمـاني او بعـد الثـورة العربية الكبرى او فـترات الاسـتقلال بعد الخيانه الدوليه للامه العربيـه ومـا وصلنا اليه من فرقة وقطرية وتمـزق ، وما آلت اليه قضية فلسطين وما عاناه شـعبنا العربـي الفلسـطيني البطـل وشعوب امتنـا عامـة وهنـا احـوز لنفسي فأقول كعربي وكمسلم غيور على مصـالح امتـه ان بـاب السـلام العادل والشامل لكل اقطار امتنا يجب ان يـولج وان لاتوضـع العراقيـل امـام انجازه فهنا مكمن الحصانـه السياسيه لكـل صـاحب قـرار او بفكـر اصيـل سوى ما تقتضيه كرامة الامـة ونديـة المفاوض لمن يفاوضه .

وأقـول بأكبـار وتعظيـم لشـهداء الامه ولفدائيي الامـه (حـل الفدائـي والمفتدى) ولكن لنأخذ بالاعتبار ان اغراق المنطقه بالدماء من جديـد قـوة دوله حاقده على امتنا ودينـنـا لاعـادة رسم خريطة المنطقه وتـآلت المصـالح الدوليه المتناقضه علينا وعلى وجودنـا وما الضير ونحن امة التاريخ وما

تكتـنـز مـن عراقـه وكبريـاء وامكاناتنـا ان نصـبر ونعـد العـدة لاستعادة مجدنا الغابر ولنـأخذ مكاننـا اللائق بنـا بـين الامـم وان لانكـرس فكرنـا وجهدنـا وامكاناتنـا الصخمـة ابقـاء الخصومـة مـع دولـة صغـيرة الامكانيـات والحجـم مهمـا تصورنـا عجلتها فهي لم تعـد سـوى كوكـب صغـير سـيدور في فلكنـا الرحـب الفسح وسيكون مصيرهـا بايدينـا ان احسـن التصـرف السياسـي فهـل ادركنا ؟

رابعاً : البطالة والفقر

احد ان هذا الهاجس اليومي الذي امسك باعناقنا قد وصل خط الخطر للتفسـخ الاجتمـاعي والانفـلات الاخلاقـي ولكـل ثوابـت الاعـراف لبلدنا العربي الاصيل ، وهنـا لابـدلي مـن التذكـير حسـب مـا ذكـرت في الفقـرة الاولى بـأن التخطيـط الاقتصادي لبعض حكومـات مضـت والسياسـه في العلاقـات الخارجيـة واهمها العربيـة كـانت مدمـراً وغـير حصيف لم يأخذ بالحسبان امكانـات البلد ومحدوديتها فصـار الهـدر للمـال العـام ديدنـا لبعـض الشـخوص ولا يتسع المجال امامي للتذكير بها تفصلا وسيرد ذلك في ملابسات اخرى .

ولكني اقول ان نبرة الأخلاص التي اطلقتهـا الحكومـة الجديـدة في هـذا المجال في بيانهـا لتدعونـي للدعـاء لها بالتوفيق .

وانمـا اقـترح عليهـا تخصيـص صنـدوق طـوارئ لتشـغيل النـاس في بعـض المشـاريع المؤقتـه والمفيـده كـالتخريج ، والنبـش عـن الآثـار وبعـض مشـاريع وزارة الاشـغال والاسكان للمساعده في حل المشاكل الغذائية والكسائية والدراسيه لشـريحة كبـيرة مـن مجتمعنـا الطيـب وهـو مانعانيه نحن النـواب يوميـاً باعتبارنـا لسان حال هذا المواطن كمـا واذكـر باعادة النظـر في قطـع المعونـات عـن العـائلات المعدمـة مـن قبـل وزارة التنمية الاجتماعية حجة انه تبـاركت العائله باحد ابنائها قد بلغ سن الرشد القانوني ، والوزارة لاتعلم بانه اصبح علة جديـدة علـى العائلـه وهـو ذاتـه

لايجد العمل وان وجده فهو لا يفي في ظل الغلاء بمصاريفه شخصياً كساء وغذاءً وبناء مستقبل له مـاهي هذه المعادلات الفوقيه التي تصدر من الابراج العاجية تحت شعار ليتكل كل على جهده ولكن نقول لها دلينا على ابواب العمل حتى يتكل كل مواطن ومواطنه على جهده سأكون صادقاً في توجيه الاستجوابات في مجال البطالة والفقر عموماً وفي كل مجالات الحفاظ على نسيج مجتمعنا مهما كلفنا ذلك من نبذ بعض المشاريع الترفيهيه والممكن تأجيلها فنحن امام كوارث عائليه واجتماعيه خطيره جداً ستمس مصالح البلد ونظامه العام وامنه وارجو اخذ ذلك مأخذ الجد .

خامساً : السياسة الخارجية

لقد أحسنا التواصل مع الامم وكونا صداقات وعلاقات وطيده بقيادة جلالة الملك الا اننا اصبحنا نشعر الفشل الذريع مع عالمنا العربي ومحيطنا الاقليمي على الاخص وبدأنا نئن تحت وطأة ذلك أنيناً موجعاً .

وهنا اكرر ماقلته في البند الاول بان الامر بحاجة للمراجعة الشامله من قبل هذه الحكومة واخص هنا العلاقات مع العراق الشقيق وسوريا الشقيقه فرغم كل مانشعر به وشعرنا به سابقاً من محاولات احتواء الاردن وكبح جماح تقدمه الا ان ذلك لا يمكن ان يسلخ جلد الاردن العربي المسلم ، وهنا اقول بوضوح وان انقل بأمانه شعور المواطن الاردني بان الاردن يجب ان لا يكون ممراً او مقراً لاية خطط ادنبيه تستهدف هذين القطرين العربيين ولاننسى ان نذكر انفسنا ونذكر قيادات هذين القطرين بأن بغداد الرشيد عليها ان تنهض من كبوتها ودمشق الفتح العربي التليد بان عليها من الواجبات الوطنيه والقوميه والمسؤليات الجسام بان تنفتحان على بعضهما وعلى عمان العرب وان لايسهم مشرقنا العربي بتمزيق امتنا تحت أي شعار وان تضم الغيض الذي تمادى الى درجة الكيد لبعضها فهو غير مقبول تاريخياً ولا عربياً وان مصير الاجيال

في المشرق العربي ووجودنا مرهوناً بالتجاوز بجسارة القادة العظام الذين يجترحون المعجزات وسيكون لهم مالهم في ضمير امتنا ان احسنوا والا فلا .

سادساً : وفي الختام اختصاراً لوقت الزملاء اقول في مجال الزراعة فانني سأؤيد ماذكره الزميل الشيخ نواف القاضي وأثني عليه وسعادة الزميل جميل وشأن الشباب والمحاور الاخرى التي وردت في البيان ستكون موضع متابعتنا ومسألتنا دوماً .

واني وانا امام حكومة غالبتها نواب زملاء برئاسة نائب زميل ساكون من الذين سيتحيون لها فرصة معقولة لتنهد بعملها حسب ماورد في بيانها وسنقيم علمها بفترات متعاقبة ولاتأمن سهام الاستجوابات وحجب الثقة ان هي لم تحسن بالانجاز واخذ رأي زملائهم النواب ماخذ الجد حيث هي ليست كغيرها من الحكومات فهي حكومة برلمانيه اولاً ويكفيها هذا حسناً بارجاع المجتمع بالاضافة انها تحملت مسؤولية حكومة الثورة البيضاء والله الموفق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، نرفع الجلسة للغداء .

- وهنا تم رفع الجلسة لتناول طعام الغداء -

* استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الافاضل قال تعالي

﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾

زملائي الافاضل انعي لكم سعادة الزميل الشيخ النائب نواف سعود القاضي الذي وافاه الاجل المحتوم وهو يودي الواجب هذا اليوم ، يودي الواجب نحو الاهل ونحو الوطن ، وان مجلس النواب الاردني الذي عرف المرحوم وفقيد الشعب الاردني وعرفه بطيب المعشر حسن الخلق والسيره فانه يدعو الله سبحانه وتعالي ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته ، ويلهم اهله وذويه الصبر والسلوان

هكذا من الأصل